الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس محاسبة البنوك

موجهة إلى طلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

مدعمة بتمارين محلولة

من إعداد الدكتور: زبيدي البشير

الموسم الجامعي: 2021/ 2022

ملخص

تقدم هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات والتمارين المحلولة في مقياس المحاسبة البنكية، إلى طلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، حيث اعتمدت البساطة والوضوح في إخراج هذه المادة مدعما بذلك بأمثلة تطبيقية محلولة، والهدف من هذه المطبوعة هو معرفة مدى تأثير النظام المحاسبي المالي الجديد على فعالية البنوك التجارية، حيث قامت الجزائر بإلزام جميع المؤسسات الاقتصادية على تطبيق نظام محاسبي مالي جديد، يتماشى مع متطلبات التحول إلى الإقتصاد الحر وهذا التغيير شمل أيضا البنوك باعتبارها الركيزة الأساسية للإقتصاد ودورها الفعال، لذلك تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية ضروري للغاية. حيث تقوم المحاسبة البنكية بتنظيم عدد كبير من الكشوف و البيانات الدورية من واقع السجلات لمواجهة متطلبات البنك المركزي، وتقوم حسابات البنوك بصفة اساسية على تحليل قيد المبالغ الواردة و المبالغ المنصرفة.

تمهيد	04
المحور الاول: النظام المصرفي	05
1. تكوين و تطور النظام المصرفي الجزائري.....	05
2. أهمية النظام المصرفي.....	09
3. هيكل النظام المصرفي	09
المحور الثاني: ماهية البنوك	11
1. نشأة البنوك وتطورها	11
2. تعريف البنوك	12
3. أهمية البنوك	13
4. دور البنوك في الاقتصاد الوطني	13
5. أنواع البنوك	14
6. **موارد واستخدامات البنوك**.....	17
7. **الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك**	20
المحور الثالث: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي البنكي.....	22
1. تعريف المحاسبة البنكية.....	22
2. خصائص المحاسبة البنكية	22
3. **المبادئ الأساسية في المحاسبة البنكية**:	22
4. **عرض المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية في الجزائر**.....	23
المحور الرابع: الشروط القانونية و مراحل التسجيل المحاسبي في تكوين بنك.....	30
1. الشروط القانونية لتكوين بنك في الجزائر	30
1. مراحل التسجيل المحاسبي في تكوين بنك.....	31
المحور الخامس: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.....	32
المحور السادس: العمليات مع الزبائن	35
المحور السابع : القروض للزبائن ، وعمليات خصم الأوراق التجارية.....	42
المحور الثامن: الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية في النظام المحاسبي البنكي الجزائري	54
تمارين مع الحلول في المحاسبة البنكية	72
سلسلة تمارين مقترحة:	93

تمهيد:

يعتمد تطور اقتصاد على درجة تطور النظام المصرفي الذي يهيئ المناخ و يتفاعل مع متطلبات الاقتصاد. و يسترشد الاقتصاديون في الحكم على درجة نمو النظام المصرفي بعدة دلائل رئيسية ترتبط فيما بينها ارتباطا جوهريا و يمكن إجمالها فيما يلي:

- مقدار تغلغل الوعي المصرفي و العادة المصرفية في نفوس الأفراد و مدى انتشار المؤسسات المصرفية في أنحاء البلاد.
- مدى وجود سوق نقدي يعتمد على نشاطه.
- مدى نجاح وسائل البنك المركزي في الهيمنة على النظام الائتماني في مجموعه.

فحتى تكون السياسة النقدية ناجعة يجب أولا تحقيق عدد من الشروط بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث يظهر جليا أن مهمة السلطات النقدية في جعل النظام المصرفي يسير على نهج النمو الذي يتوقف على مدى انسجام الوظيفة البنكية من توظيف الأموال و تقديم القروض.

المحور الأول: النظام المصرفي

يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف التي تنشط في بلد ما وما يميز نظام مصرفي عن آخر هو ملكية هذه المصارف، تركيب النظام وهيكلته، حجم المصارف التي يتكون منها، عدد وتوزيع فروع هذه المصارف في البلاد وحركة دمجها أو توحيدها:

1. تكوين وتطور النظام المصرفي الجزائري: مر النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال:

1.1. مرحلة التأسيس من 1962 إلى 1970:

بعد الاستقلال، انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية. و لذا كانت هذه المرحلة مرحلة تأميم المؤسسات المالية و النقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر.

2.1. مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد:

تسيير إداري و مركزي للنظام المصرفي من 1970 إلى 1986، في هذه المرحلة النظام المصرفي كان مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية و المالية للدولة، فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا، لذلك كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات. فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها.

3.1. مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ 1986:

يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بصدور ثلاثة نصوص أساسية تمهد و تقود التحول إلى اقتصاد السوق و هي:

- قانون 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض و البنوك.
- قانون 16/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات.
- قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض.

روح هذه القوانين هي إعادة للنظام المصرفي وظيفته و تنظيمه، وجعله يعمل على جمع الموارد الادخارية و تقديم قروض على اساس المردودية أي استرجاع مبلغ القرض مع الفوائد. كل هذا تحت هيمنة السلطة النقدية – قمة الهرم المصرفي- البنك المركزي الذي أسترجع في ظل هذا القانون استقلاليته.

4.1. مرحلة الإصلاح الجهاز المالي المصرفي الجزائري ابتداء من 1990:

اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية، وعلى نظام مركزي للأسعار.

لم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعدلات السوق، وبالتالي ألغيت كل المتغيرات النقدية والمالية، وأصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية وبتوقيع الخزينة. إنها الوضعية التي عاشتها الجزائر لمدة طويلة نوعا ما، أدت إلى تدهور جل المؤسسات الاقتصادية، وعليه كان التفكير في تطبيق إصلاحات اقتصادية، بدأت هذه الإصلاحات مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات ابتداء من سنة 1988 عن طريق تحرير الأسعار، وبتخفيض تدريجي للتدعيم وبالتالي كان التفكير في التحرير الاقتصادي.

طبقت سياسة التطهير المالي نظرا للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية، من أجل امتصاص مديونيتها من طرف الخزينة العمومية، التي لم تكن إمكانياتها تسمح بذلك خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.

كما يجب الاهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية لهذا صدر قانون النقد والقرض في أفريل 1990، كوسيلة لإعادة النظر في عمل وسيرورة البنك المركزي. الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي مع وجود سلطة في ميدان النقد والقرض، هي مجلس النقد والقرض (C.M.C).

أ- **قانون النقد والقرض رقم 10/90 وأثره في تطور الجهاز المصرفي الجزائري:**

في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، بهدف أساسي يتمثل في إعادة حقن قواعد ومبادئ اقتصاد السوق وإعادة الاعتبار إلى ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، حيث يعتبر كبرنامج طموح الإصلاحات، خاصة في مجال الوساطة المالية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. فهو يعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي، وعليه فقانون النقد والقرض يدور حول الثلاثة محاور أساسية:

- يحدد وينفذ ويؤكد الفصل بين السلطات النقدية والدولة.
- يحدد قوانين البنك المركزي ونظام البنوك والقرض معا.
- يضع معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للاقتصاد.

- **ومن أهم ما جاء به القانون 10/90 ما يلي:**

- جاء هذا القانون ليضع النظام المالي والمصرفي على مسار جديد أبرز مميزاته عادة تنشيط دور

البنوك كوسط مالي غير مباشر وإعطاء أهمية أكبر لدور النقد والسياسة النقدية.

- أعاد هذا القانون لبنك الجزائر كامل صلاحياته كمؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومكلفة بتسيير الاعتمادات المالية في الجزائر.
- وضع هذا القانون قيودا على تدخل الخزينة العمومية كممول نهائي للمؤسسات الاقتصادية وفصل ميزانية الدولة عن دائرة الائتمان، واستبعاد إمكانية التمويل التضخمي لعجز الميزانية.
- أدرج قانون النقد والقرض وظائف جديدة تمارسها البنوك إضافة للوظائف التقليدية، كتلقي الودائع من الجمهور والقيام بعمليات القرض، حيث سمح للبنوك والمؤسسات المالية بالقيام بتوظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات والاكتتاب بها شرائها وإدارتها وبيعها والمساعدة في إدارة هذه الممتلكات، كما فتح الباب أمام البنك لتقديم الخدمات والاستثمارات والإدارة وجميع الخدمات التي تساهم في إنشاء وإنماء المؤسسات.
- أصبح بإمكان البنوك أيضا القيام بعمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة، وجاءها القانون بهيئة جديدة ذات سلطة وحيدة تتمثل في مجلس النقد والقرض الذي أوكلت له مهمة تنفيذ وتسيير السياسة النقدية العامة للبلاد.

- **مبادئ إصلاح سنة 1990:** يقوم هذا القانون على عدة مبادئ أساسية يمكن استعراضها كما يلي:
- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** في النظام السابق الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد، كانت القرارات النقدية فيها تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط. وتبعا لذلك لم تكن هناك نقدية بحتة، بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

وقد تبنى قانون النقد والقرض، الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط وإنها هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.

إن تبني مثل هذه المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، وهو المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط

الاقتصادي.

- خلق وضع لمنح الائتمان والذي يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض:** كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تمويل الاستثمارات المتعلقة بالمؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي الذي اقتصر دوره في تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، مما خلق غموضا كبيرا على المستوى نظام التمويل، حيث تفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة، فأبعد الخزينة عن منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة ،وابتداء من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول على منح القروض.

ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين من تحقيق الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض.
- أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية بل يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- **الفصل بين الدائرتين النقدية وميزانية الدولة:** حيث أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما أن تمويل عجزها بالرجوع إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بالتلقائية، ولم يعد يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع لقواعد، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
  - استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
  - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
  - تهيئة الظروف الملائمة لكي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
  - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

- **إنشاء سلطة نقدية جديدة مستقلة:** كانت السلطة النقدية سابقا موزعة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها. وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل السلطة

النقدية لاحتكاره امتيازات إصدار النقود لذلك جاء قانون النقد والقرض لينافي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث أنشأ سلطة وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، ووضع هذه السلطة في الدائرة النقدية وبالذات في هيئة جديدة اسمها "مجلس النقد والقرض"، حيث جعل قانون النقد والقرض السلطة النقدية:

- وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.
- موجودة في الدائرة النقدية، ليضمن التحكم في التسيير النقدي وتفادي التعارض بين أهداف التنمية.

- **وضع نظام بنكي على مستويين:** يعني ذلك التميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة النقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يعمل فعلا_ بنكا للبنوك_ يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح كملجأ أخير للاقتراض وهذا التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، بموجب نرأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

2. أهمية النظام المصرفي:

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية، فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة ليعيد استخدامها واستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني يحقق أهداف عديدة من أهمها:

زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين، وقد عبر العديد من الكتاب عن هذه الحقيقة بقولهم: أن البنوك هي الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أوفر من الاستثمار، ومن بين مجالات الاستثمار للحصول على الأموال.

3. هيكل النظام المصرفي:

بعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2001 ، لم تتغير هذه التركيبة بعد عشر سنوات أي نهاية 2011 ، حيث أصبحت 6 بنوك عمومية و 14 بنك خاص ،وبقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية الزمن الحالي أي نهاية 2016، وعموما يتكون الجهاز المصرفي الحالي من:

1.3. **بنك الجزائر :** يعرفه قانون النقد والقرض في مادته 11 هو (مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي) ، وبالتالي منذ صدور هذا القانون أصبح يسمى بنك الجزائر.

2.3. **البنوك الوطنية العمومية:** حيث تسيطر البنوك العمومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي الجزائري إذ تستحوذ على 80 % من الموجودات القطاع المصرفي ، و85 % من القروض، و90 %من الودائع.

3.3. بنوك أجنبية ومختلطة وخاصة :فهي تنقسم إلى بنوك تقليدية وإسلامية، فهي فتستحوذ الجزائر على 3 بنوك إسلامية من بينها بنك واحد مختلط، برأسمال جزائري وأجنبي، وهو بنك البركة، وبنكان إسلاميان أجنبيان وهم السلام والمؤسسة العربية المصرفية، و 10 بنوك تقليدية أجنبية وخاصة.

4.3. **المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل** : يتكون الجهاز المصرفي من 8 مكاتب تمثيل و6 مؤسسات مالية ،تقسم إلى مؤسستان خاصة و 4مؤسسات مالية عمومية .يمكن أدارج هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-01) هيكل الجاهز المصرفي الجزائري الحالي

المصدر: بنك الجزائر، متاح على الموقع http//www.bank-of algeria.dz/html/docs.htm

المحور الثاني: ماهية البنوك

لقد كان لبروز البنوك و تطورها أهمية بالغة لأي اقتصاد كان، فهي من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، و كذلك العصب المحرك، و هذه الأهمية لم تكتسب من فراغ وإنما من خلال النشاطات و الأدوار التي تقوم بها، حيث تسمح لهذا الاقتصاد و على اختلاف أنظمة وأنماطه بالتطور و الرقي، و يستمد هذا الموضوع أهميته من كونه يدرس واقعا اقتصاديا يمارس يوميا أي لارتباطه الوثيق بالحياة العملية مما يجعله محل اهتمام العام والخاص.

1. نشأة البنوك وتطورها:

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة، ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة عليها كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى. ويرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي ونشر لوائه في حوض البحر الأبيض المتوسط، ثم تتلمذ الرومان في الفن المصرفي على يد الإغريق، وانتشر العمل بالأصول المصرفية الإغريقية في معظم أرجاء العالم القديم باتساع دائرة النفوذ الروماني، واستمر التنظيم المصرفي قائما في الإمبراطورية الرومانية حتى قضى اضطراب الأمن وانقطاع طرق المواصلات في العصور المظلمة على نظم الائتمان إلا أنه عاد إلى الوجود في أواخر القرون الوسطى حين قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوربا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للعملات التجارية وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات وقد دفع ذلك عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك " بيازا يالتو" وفي عام 1609 أنشئ بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر والتعامل في العملات وإجراء المقاصة وباستقرار في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع اعتاد الأفراد قبولها وفاء للمعاملات وتحولت الشهادات تدريجيا من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها، وقد انبثق عن هذه الشهادات كل من الشهادات والبنكنوت BANKNOTE بشكله الحديث.

و منذ بداية القرن الثامن عشر اخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها

أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة بأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوربا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها وبرزت الحاجة بالتالي إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتحويل هذه الشركات وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.

2. تعريف البنوك:

كلمة بنك اصلها كلمة ايطالية بانكو و تعني مصطبة و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة منضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود .

أما بالعربية فيقال صرف النقود أي بدلها بنقود سواها و الصيرفي هو بائع النقود بنقود غيرها و المصرف و جمعها المصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض و الاقراض.

فمعظم التعريفات للبنك هي تعاريف وظيفية تركّز على وظائف البنك و تهمل هيكلته أو تنظيمه و أهدافه و طريقة عمله فيمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة بما يلي:

هو يقبل أموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم{و بذلك يكون مدين لهم بقيمتها و يعيد تقديمها لآخرين ليستفيدوا منها { و بذلك يكون دائن لهم بقيمتها}.

وبعبارة أخرى فإنّ الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس الذين أودعوها لديه{ ديوان الناس بذمته}.

وهو عند إعادة تقديم هذه الاموال يكون قد تاجر بها .

و هكذا فإنّ البنك في الحقيقة و باختصار يسلّم و يستلم الأموال و يستفيد من ذلك .

إذن البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عند حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة بفرض اقتراضها للآخرين وفق أسس معيّنة أو استثمارها في أوراق مالية محدّدة.

و هي أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في منح الائتمان في المؤسسة عن توفير الائتمان في المجتمع و بتعبير آخر فالمصارف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان و تتعامل بالنقود بجميع أنواعها، فهي تبادل

النقود الحاضرة بوعد بنقود في المستقبل.

"البنك هو مؤسسة تمارس تجارة النقود، و تقوم بجمع الودائع و منح القروض و تلعب دور الوسيط في العمليات المالية"

"البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن، استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لإستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية.

"البنك هو المؤسسة التي تتوّسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب.

3. أهمية البنوك:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير و ذلك لما يلي:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.
- بدون المصارف تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزيع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائد مما يقلل الطلب على النقود.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة .

4. دور البنوك في الاقتصاد الوطني: إن اهم الأدوار والمهام التي تقوم بها هي:

- تقديم القروض اللازمة لتمويل نشاطات الاستغلال وعمليات التجارة الخارجية وكذا نشاطات الاستثمار وتؤدي إلى زيادة إنتاجية المواد المتاحة، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرقي والازدهار في المجتمع.
- جمع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار، وهذا معناه أن البنوك تبحث على مختلف الطرق المؤدية إلى جمع الادخار سواء من ناحية الأفراد أو المؤسسات، والادخار هو تنازل عن الاستهلاك في الوقت

الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار.

- خلق وسائل الدفع وأداء الالتزامات كالعملات النقدية، الشيكات ووسائل الدفع الأخرى.

5. **أنواع البنوك:** إنّ تطوّر البنوك قد أدّى بها إلى أن تنقسم إلى أنواع مختلفة تتخصّص كلّ منها في أداء أعمال معينة، و يمكن تقسيم البنوك من حيث الوضع القانوني ومن حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها و من حيث مصادر الأموال و من حيث شرعية العمليات كما يلي:

1.5. من حيث الوضع القانوني للبنك:

أ- **بنوك عامة:** هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها. كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي، بنك التسليف.

ب- **بنوك خاصة:** هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي)

ج- **بنوك مختلطة:** هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

2.5. من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك:

أ- **بنوك تجارية:** هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

2- **بنوك صناعية:** هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

ب- **بنوك زراعية:** هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

ج- **بنوك عقارية:** هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

من الجدير بالذكر هنا أن البنك المركزي لا يدخل ضمن هذه التصنيف بصفته هو البنك الذي يشرف على عمليات الجهاز المصرفي ويراقب أنشطته دون أن يمارس أي نشاط معتاد من أنشطة المصارف السابقة.

3.5.**من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى:**

أ- **البنوك المركزية أو بنوك الإصدار :** هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

- **خصائص البنك المركزي**: تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص و السمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية و المصرفية و من هذه الخصائص ما يلي:
- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.
- لا تهدف هذه البنوك إلى الرّبح المادي، بل أنّها تتحمّل مسؤولية اجتماعية و اقتصادية في اتجاه القطاعات و نشاطات المجتمع.
- لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية و المتخصصة، إذ تمتلك السلطة أساليب مختلفة تمكنها من التأثير في أنشطة و فعالية هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة .

لذاك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المالي و النقدي للدّولة ضروريا و ذلك للسببين التاليين:

لتحقيق سياسة نقدية رشيدة يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.

هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية الدولية.

- **نشأة البنك المركزي**: هو وليد الأنظمة المصرفية التي نشأت في الدول الغربية، و قد نشأ أولا كبنك تجاري كبير، و توسعت معاملاته لتشمل كثيرا معاملات السوق المصرفي فأصبح يمكنه التأثير على السوق بعملياته المختلفة، و حيث أنّ المعاملات البنكية في أول نشأة البنوك هي عمليات قبول الودائع و الخصم، فإنّ هذا البنك التجاري الهام كان يتعامل في جزء كبير من هذه المعاملات و كان يعطي ايصالات بالودائع التي كان يقبلها، تطورات فيما بعد كما تبين من قبل إلى نقود ورقية، وأصبح مثل هذا البنك يقوم بإصدار الجزء الأكبر من النقود الورقية و زيادة للثقة فيها بدأت:
- خدمة الحكومة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية.

- الاحتفاظ بالإحتياطي النقدي للبنوك.
- إعادة خصم الأوراق التجارية و المالية للبنوك و إقراضها.
- تسوية حسابات البنوك.
- تنفيذ السياسة الإنتمائية للدولة.
- مراقبة أحوال التجارة الخارجية و إدارة ما لدا الدولة من إحتياط بالعملات الأجنبية.

ب-**بنوك الودائع (البنك التجاري):** هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء و كذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد و المؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

- **وظائف البنك التجاري:**

- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية الدائنة تحت الطلب.
- منح قروض للعملاء قصيرة الأجل بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية.
- القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل: شراء وبيع الأوراق المالية و حفظها، تحصيل الكربونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات.
- خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء.
- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.
- شراء و بيع العملات الأجنبية.

بنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها و من أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، و القانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

4.5. **من حيث شرعية العمليات :**

أ- **بنوك تقليدية (ربوية):** البنوك التقليدية، فهي تهدف أساسا إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة، بغض النظر عن المثل والقيم الإسلامية، لذلك فهي لا تقوم بمنح أي قرض حسن، ولا تقدم أي دعم للمشروعات الخيرية والجمعيات التعاونية، ولا تقوم بتنظيم وظيفة الزكاة، بل إنها تتهرب من دفع الزكاة. والبنوك التقليدية، وإن قامت بتقديم قروض للمحتاجين في المجالات التي تعمل فيها، كالمجال التجاري، أو الصناعي، أو الزراعي، أو العقاري، فإن هذه القروض لا تخلو من الفائدة، مع

التعسف في تحصيل قيمة هذه القروض وفوائدها في ميعاد الاستحقاق، وفي حالة تأخر المقترض عن السداد يقوم البنك بمصادرة الضمانات التي لديها، أو بيعها بالمزاد العلني وبأقل من سعرها الحقيقي.

ب-**بنوك إسلامية :** تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام و القواعد في الشريعة الإسلامية و قد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذاً من المقترضين أو إعطاءً للمودعين، و لكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة. و تقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

6. موارد واستخدامات البنوك: يقصد بالموارد البنوك واستخداماتها ، تلك الأموال التي تحصل عليها هذه المصارف ، والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجلات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية.

وموارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها ،وتوجيه الموارد المصرفية يمثل (استخداما) لها، وهذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف .

لهذا فان موارد المصارف (خصوم) واستخدامها لهذه الموارد هي أصول (موجودات).

1.6. **موارد البنوك (الخصوم).**

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى المصارف هذه البنود التي تكون إجمالي موارد المصارف هي :

- **رأس المال المدفوع والاحتياطي:** يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأس ماله. أما الاحتياطي هو عبارة عن مبالغ التي تم استقطاعها من قبل المصرف على مر السنين من أرباحه المحققة خلال هذه الفترة .

وينقسم الاحتياطي إلى قسمين : الأول احتياطي قانوني يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره المصرف المركزي بهذا الخصوص، أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.

أما النوع الثاني من الاحتياطي فهو عبارة عن الاحتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه اختياريا بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة عملاءه فيه.

- **الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لمكونات المصارف خاصة المصارف التجارية، والودائع عبارة على ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبرام الذمم أو الديون في الوقت نفسه.

عاما بان الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الإفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، وإنما تنشأ أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد.

ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع الآتية:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب)**: الوديعة الجارية عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى المصرف المركزي، ويتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها .

- **الودائع الثابتة (لأجل)**: وهي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها لدفع في وقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف، والودائع الثابتة نوعان هما الودائع الثابتة لأجل والودائع الثابتة بإخطار والودائع الثابتة تعد التزاما للمصرف بدفع لمبلغ الوديعة بعد انقضاء الفترة المتفق عليها ويدفع المصرف عنها سعر الفائدة للمودع، أما الوديعة بإخطار فإنها تقضي التزام المودع بإخطار أو إشعار المصرف بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، ويدفع المصرف أيضا سعر فائدة لأن المودع في كلا الحالتين يضحي بحرية سحب وديعته عن الطلب لكنه يتلقى لقاء تضحيته سعر فائدة المصرف.

- **ودائع التوفير**: وهي ودائع تودع لدى المصارف أو صناديق البريد ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب، وتفرض صناديق البريد والمصارف(الادخارية) حدا أقصى لمبلغ الوديعة وتدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا، ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى أنواع الودائع الأخرى .

- **الإقراض من المصارف ومن المصرف المركزي** : غلبا ما تلجأ المصارف إلى الإقراض بعضها من بعض أو من المصرف المركزي عند حاجاتها لتمويل عملياتها المصرفية التي تقتصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل هذه العمليات بالكامل وهذا الإقراض يمثل التزامات على المصرف اتجاه بقية المصارف .

كما أن هذه الالتزامات غالبا ما تكون مؤقتة، هذا وأن المصارف تفضل الإقراض من بعضها البعض قبل لجوئها إلى المصرف المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض المؤقتة.

أما في حالة عجز المصارف عن تلبية طلبي الإقراض المقدم إليها من المصرف المماثل لها، فإن هذا الأخير سيلجأ إلى المقرض الأخير للجهاز المصرفي هو المصرف المركزي، ولكن هذا لا يعني استجابة المصرف المركزي لطلبات الإقراض المقدمة إليه، بل يجدها وسيلة لفرض الرقابة على النشاط المصرفي الإئتماني للمصارف، ويكون ذلك حسب الأحوال

الاقتصادية والنقدية الساندة، فيستجيب في حالة رغبته لتنشيط الوضع الاقتصادي ويمتنع أثناء التضخم .

2.6.الاستخدامات (الأصول): يقصد بأصول المصرف جميع الموجودات التي في حيازته وجميع الحقوق التي له بدفع الغير، حيث إن مكونات الأصول تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط المصرف، وتبين لنا في نفس الوقت قدرته على الوفاء بالالتزامات العاجلة منها والآجلة.

وتتكون أصول المصرف من العديد من البنود غير المتجانسة في طبيعتها نذكر منها:

- **النقود السائلة:** يحتفظ كل مصرف من المصارف في خزانته بقدر من النقود السائلة لمقابلة الفروق التي تنشأ بين كمية السحب وعلى الرغم من أن هذه الفروق تعتبر فروقا يوميه إلا أن المصارف عادة ما تحتفظ لديها برصيد من النقود السائلة يزيد كثيرا عما تتوقعه.
- **حافظة الأوراق المالية التجارية :** تحتفظ المصارف عادة بمجموعة من الأوراق المالية والتجارية التي تستحق الدفع في آجال معينة، هذه الأوراق لا تكون متجانسة ولكنها تكون ذات طبيعة متباينة، فهي تختلف من حيث

درجة سيولتها وآجال إستحقاقها وربحيتها، كما أنها تختلف أيضا من حيث درجة الضمان التي تتمتع به، هذا ما يعطيها مرونة كبيرة ويجعل منها مجالا لكي تستثمر فيه المصارف وأهمها نجد:

- **أذونات الخزانة:** وهي عبارة على سندات تصدرها الحكومة عادة ذات آجال قصيرة جدا

(لا تتعدى تسعين يوم) حتى يسهل توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية .ويكون الإصدار على مدى السنة والغرض منه هو تمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة .

- **الأوراق التجارية المخصومة:** تلجأ بعض المؤسسات التجارية عندما تقوم بعمليات البيع بالآجال لبعض عملائها مقابل كمبيالات إلى خصم كمبيالات لدى أحد البنوك ، بمعنى أنها تحصل على النقود الحاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الكمبيالة، بمعنى التنازل عن كل أو بعض الفائدة التي حصلتها من العميل ، ويقوم المصرف بالإحتفاظ بالورقة التجارية حتى موعد إستحقاقها، ثم يقوم بتحصيل قيمتها إما من المؤسسة التجارية التي قامت بالخصم أومن العميل مباشرة.
- **الأسهم والسندات** : يستثمر المصرف جزءا من موارده في شراء السندات الحكومية التي تصدرها بعض الشركات الأخرى التي تتمتع بقدر من الضمان.

كما يستثمر جزءا من موارده في شراء أسهم بعض الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية، لكن يكون احتفاظ المصرف بالأسهم في أقل الحدود الممكنة لأن ذلك يخرجه من دوره الطبيعي كتاجر

للائتمان.

- **السلف :** يعتبر السلف من أهم بنود الأصول في المصارف التجارية، وهي ما يمنحه من سلف للغير، ولعل هذا هو المجال الرئيسي لعمل المصرف خاصة التجاري منه، ويختلف السلف عما سبق ذكره من أصول في أنه يتسم بسيولة منخفضة للغاية، وذلك لأنه لا يمكن

للمصرف تحويلها إلى نقود سائلة إلا عند مواعيد إستحقاقها فقط وذلك لأنها تعتبر أكثر الأصول إدرارا للربح.

كما أن السلف يمنح إما بضمان عيني أو بضمان أوراق نقدية أو بضمان شخصي ، والنوع الثاني هو أكثر الملائمة للمصارف وذلك لأنها تستطيع أن تحتفظ في حوزتها بضمان نفسه.

- **الأصول الثابتة :**مثل المبنى الذي يمارس فيه المصرف نشاطه والأدوات والمعدات التي يستخدمها والمخازن التي تمثل وثيقة الصلة بعملية الإقراض ، حيث يحتفظ فيها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون في حوزته.

7. الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية مهمتها الطبيعية استلام واستقبال الاموال من الجمهور بشكل ودائع لتقوم بتوظيفها لحسابها الخاص في عمليات الاقراض المختلفة ويتمثل ربح البنك في الفرق بين الفائدة التي يقرض على أساسها والفائدة التي يقدمها للمودعين وأيضا في

الأموال التي يستوفيها عن مختلف الخدمات التي ينفذها لزبائنه ، حيث تقوم البنوك التجارية بوظائف متعددة منها ما هو تقليدية ومنها ما هو عصري حديث .

1.7. **الوظائف التقليدية:** وتتمثل فيما يلي:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها "ودائع تحت الطلب "،"ودائع لأجل" ، "ودائع ادخار"،" ودائع خاصة بالإشهار"،والوديعة النقدية هي نوع من الحسابات حيث يسلم بمقتضاه شخص مبلغا من النقود إلى البنك ويتعهد بردها إليه دفعة واحدة أو على عدة دفعات لدى الطلب أو ضمن مهله محددة وحسب الشروط المتفق عليها ، وإن لعملية إيداع النقود في حساب الودائع مزايا للطرفين ، فبالنسبة للمودع تشكل نوعا من الإدخار و يدير علية في نفس الوقت فوائد يختلف معداها بالاختلاف العملة و المدة و بالنسبة فإنها تؤمن له المبالغ اللازمة للقيام بعمليات الإئتمان و الخصم التي تضمن عائدات هامة من فوائد و عمولات.
- فتح الحسابات الجارية : ينشأ الحساب الجاري بين طرفين بينها علاقة عمل دائمة(بنك/عميل)

ويجب أن تحصر جميع العمليات التي يقوم بها في حساب واحد .

- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمن.
- خلق النقود و يقصد به زيادة الكتلة النقدية المتداولة .

2.7. الوظائف الحديث: وتتمثل فيما يلى :

- تقديم الخدمات الاستثمارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم و مشاريعهم .
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء .
- تقديم التمويل المتوسط و الطويل المدى .
- خدمات البطاقات الائتمانية .
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- إدارة أعمال وممتلكات العملاء .
- تقديم خدمة الاعتمادات المستندية .
- شراء و بيع العملات الأجنبية و العربية.
- خدمة بطاقات الصرف الآلي.
- ادخار المناسبات.
- تحصيل فواتير الكهرباء و الهاتف و الماء من حسابات تفتحها المؤسسات ، ويقوم المشتركون بإيداع فواتيرهم فيها .
- تمويل الإسكان الشخصي الذي ينطوي على الائتمان .
- دفع الحولات البرقية و البريدية الواردة.
- شراء الشيكات الأجنبية و شيكات المسافرين.

يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف (التقليدية والحديثة) للبنوك التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) ووظائف أخرى أهمها:

- **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات الإقتصاد المركزي حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادته و المتولدة من مصادر خارج المشروع نفسه عن طريق البنك التجاري و يتم ذلك عن طريق القرض و لا يوجد أي مؤسسة أخرى تزاول النشاط.

- **وظيفة الإشراف و المراقبة:** تتولى البنوك التجارية في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال في إقراض أرصد لها و التأكد من مدى تحقيق هذه الإستخدمات لأهداف

المشروع المحدد مسبقا.

المحور الثالث: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي البنكي.

1. تعريف المحاسبة البنكية: هي محاسبة قطاعية متخصصة تضع الأطر والقواعد المرتبطة بالمعالجة المحاسبية لجميع العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية عموما من حيث طبيعة العملية، وكذا التغيرات التي تطرأ على هذه القواعد أو الأسس نتيجة التغيرات في القوانين أو التشريعات المعتمدة في البلد المعني أو حتى بعض التشريعات الدولية في اطار المعايير المحاسبية الدولية.

2. خصائص المحاسبة البنكية: تتميز محاسبة البنوك عن محاسبة المؤسسات الصناعية والتجارية بخصائص عدة من بينها:

- **محاسبة البنوك محاسبة تقديم الخدمات:** يتضمن نشاط البنك بصفة رئيسية في تقديم خدمات للزبائن ومنه، فإن حسابات المشتريات والمبيعات والمخزونات غير مستعملة، إلا أن هذا لا يمنع من استعمال حساب المبيعات مثلا، عندما يقوم البنك بأنشطة ثانوية.
- **ميزانية البنك متميزة:** تختلف محتويات ميزانية البنك ما عن محتويات ميزانية مؤسسة ما لاختلاف صفة نشاط البنك إلى جانب أن ترتيب عناصر الميزانية تتم بطريقة مغايرة، حيث يتم ترتيب حسابات الأصول حسب درجة السيولة المتناقصة، كما أن ترتيب حسابات الخصوم يتم حسب درجة الاستحقاق المتناقصة.
- **تلتزم البنوك بالقوانين:** تلتزم البنوك بالقوانين الصادرة عن البنك الجزائري، ومنه فالقواعد المحاسبية هي الأخرى مقننة، ومعظم العمليات المصرفية تتم بواسطة قوانين، ومن ثمة تظهر المشكلة في كيفية تسجيل هذه الأفعال المحاسبية و التي لم تكن موضوع تحويل للأموال بشكل فعلي، بخلاف المؤسسات الأخرى، حيث لا يتم تسجيل إلا عند حدوث التدفق.

3. المبادئ الأساسية في المحاسبة البنكية: تتمثل في:

- مبدأ الصورة الصادقة.
- مبدأ التوافق بين الواقع الاقتصادي والجانب القانوني.
- مبدأ الحيطة والحذر.
- مبدأ الاستمرارية أو ثبات الطرق المحاسبية.
- مبدأ استقلالية الدو ا رت المالية.

- مبدأ المعلومات الواضحة.

4. عرض المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية في الجزائر: عند صدور المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975 و كان موجه للتطبيق و العمل به أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية و صناعية حيث تم إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك، شركات التأمين و المستثمرات الفلاحية. لذلك كانت فكرة اللجوء إلى إعادة تكييف المخطط المحاسبي الوطني استجابة لخصوصيات بعض الأنشطة و التي تعتبر مهمة فتم الاتفاق على إنجاز المخططات المحاسبية القطاعية و هي بمثابة تكييف المخطط المحاسبي الوطني لمجموعة من المؤسسات يجمعها نفس النشاط. إلا أن سيرورة إنجاز هذه المخططات القطاعية على مستوى المجلس الأعلى لتقنية المحاسبة و منذ سنة 1977 لم تعرف النور حيث تركت الحرية لكل مؤسسة بتطبيق مخطط محاسبي خاص بها و إجراء التعديلات التي تراها ضرورية ماعدا تلك المتعلقة بنشاط البنوك، بصدور المخطط المحاسبي للبنوك مؤخرا في سنة 1992 بصفة رسمية في الوقت الذي شكلت عدة لجان لقطاعات مختلفة مثل البناء، الفلاحة، الأشغال العمومية ، الصناعات الطاقوية، التأمين و الخدمات الاجتماعية.

1.4. نشأت المخطط المحاسبي للبنوك و مبادئه المحاسبية العامة: بناء على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 17 نوفمبر 1992 تم صدور و إعلان القانون 92-08 الذي يتضمن و يحدد المخطط المحاسبي للبنوك و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية. حيث أنه بواسطة القواعد المحاسبية سوف نرى من خلال هذا القانون المبادئ المحاسبية العامة و قواعد التقييم الخاصة:

المؤسسات الخاضعة ملزمة بتسجيل عملياتها المحاسبية طبقا للمخطط المحاسبي للبنوك، و إلزامية المطابقة تخص الترميز، التسمية و محتوى حسابات العمليات. و لا يمكن للمؤسسات الخاضعة مخالفة هذا القانون إلا بإذن خاص من البنك المركزي.

و فيما يلي المبادئ المحاسبية العامة حيث أن المؤسسات الخاضعة ملزمة بتسجيل عملياتها محاسبيا وفقا للمبادئ التالية:

- طرق التقييم و تقديم الحسابات المستعملة يجب أن تكون متشابهة من فترة محاسبية إلى أخرى. وفي حالة التغيير في طرق التقييم يجب ان تكون مبررة بظروف استثنائية، محتوى هذا التغيير يجب أن يودع في وثيقة ملحقة للقوائم الشاملة المعلنة.
- ذمة أو ميراث المؤسسة الخاضعة يقيم في إطار استمرارية النشاط. و تقدير الأموال، الخصوم و خارج الميزانية على أساس قيمة التصفية التي لا تتدخل إلا في حالة أن تصبح استمرارية

الاستغلال غير مضمونة.

- التكاليف و الإيرادات الموجودة أصلها في العمليات المحققة خلال السنة يجب أن يكون ملحقة.
- الممتلكات تسجل محاسبيا بالوحدة النقدية. حيث أن الممتلكات المكتسبة بصفة فردية تسجل بتكلفة الحيازة و تحتفظ بهذه التكلفة إلا في حالة إعادة التقييم المبرمجة من خلال التنظيمات الجارية.
- تسجل العمليات بدون تعويض أو مقاصة لا بين مراكز الميزانية أو التي خارج الميزانية، و لا بين مراكز التكاليف و الإيرادات.
- كل التكاليف تسجل محاسبيا حتى و إن تكون فقط محتملة إلا لأحكام خاصة محضرة المدرجة بالتشريعات و التنظيمات السارية. و العكس المنتوجات لا يمكن أخذها بعين الاعتبار محاسبيا إذا لم تتحقق فعلا.
- الميزانية الافتتاحية للسنة يجب أن توافق للميزانية المنتهية للسنة السابقة.
- نص القانون 92-08 على تطبيق أحكام التنظيم الحالي ابتداء من 1993/01/01.

2.4. تقديم الحسابات الرئيسية: لقد تم تصنيف الحسابات الرئيسية إلى تسعة أصناف مقسمة إلى أربع أقسام رئيسية للحسابات هي:

- حسابات الميزانية : الصنف 1 إلى 5.
- حسابات التسيير: الصنف 6 و7.
- حسابات النتائج : الصنف 8.
- حسابات خارج الميزانية : الصنف 9.

3.4. عرض المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية في الجزائر

<u>الصنف 1</u>: حسابات عمليات الخزينة و العمليات ما بين البنوك.

10- الصندوق.

11- البنوك المركزية – مركز الصكوك البريدية.

12- الحسابات العادية.

13- حسابات القروض و الاقتراض.

14- القيم المستقبلة لأجل En pension.

15- القيم المقدمة لأجل En pension.

16- قيم غير محملة و مبالغ مستحقة أخرى.

17- العمليات الداخلية للشبكة.

18- الحقوق المشكوك فيها.

19- مؤونات الحقوق المشكوك فيها.

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن.

20- القروض إلى الزبائن.

22- حسابات الزبائن.

23- القروض و الاقتراض.

24- القيم المستقبلة لأجل En pension.

25- القيم المقدمة لأجل En pension.

26- قيم غير محملة و مبالغ مستحقة أخرى.

28- الحقوق المشكوك فيها.

29- مؤونات الحقوق المشكوك فيها.

الصنف 3 : حسابات محفظة- السندات و حسابات التسوية.

30- عمليات على السندات.

31- أدوات مشروطة.

32- قيم للتحصيل و حسابات مستحقة بعد القبض.

33- ديون مكونة من سندات.

34- المدينون و الدائنون المختلفون.

35- استخدامات مختلفة.

36- حسابات انتقالية و للتسوية.

37- حسابات الارتباط.

38- الحقوق المشكوك فيها.

39- مؤونات الحقوق المشكوك فيها.

الصنف 4: حسابات القيم الثابتة.

40- قروض تابعة (Prêts Subordonnés).

41-حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات المشاركة و سندات نشاطات.

42- القيم الثابتة.

43- قرض الإيجار و العمليات المماثلة.

44- التأجير العادي.

45- مخصصات الفروع في الخارج.

46- مؤونة نقص القيم الثابتة.

47- الاهتلاكات.

48- الحقوق المشكوك فيها.

49- مؤونات الحقوق المشكوك فيها.

الصنف 5: الأموال الخاصة و المماثلة.

50- الإعانات و الأموال العمومية الموزعة.

51- مؤونة الأخطار و التكاليف.

52- مؤونات نظامية.

53- ديون تابعة.

54- أموال للأخطار البنكية العامة.

55-علاوات مرتبطة برأس المال و الاحتياطات.

56- رأس المال.

58- تأجيل من جديد.

الصنف 6: حسابات التكاليف.

60- تكاليف الاستغلال البنكي.

62- خدمات.

63- مصاريف المستخدمين.

64- ضرائب و رسوم.

66- تكاليف مختلفة.

67- مخصصات المؤونات و الخسائر على الحقوق الغير قابلة للاسترجاع.

68- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات على القيم الثابتة.

69- تكاليف استثنائية.

الصنف 7: حسابات الإيرادات.

70- إيرادات الاستغلال البنكي.

76- إيرادات مختلفة.

77- استرجاع مؤونات و حقوق مهتلكة مسترجعة.

79- إيرادات استثنائية.

الصنف 8: حسابات النتائج.

80- الإيرادات الصافية البنكية.

83- نتيجة الاستغلال.

84-نتيجة استثنائية.

88- نتيجة الدورة.

الصنف 9: حسابات خارج الميزانية.

90- التزامات التمويل.

91- التزامات الضمانات.

92- التزامات على السندات.

93- عمليات بالعملة الصعبة.

94- حسابات هيكلة العملة الصعبة خارج الميزانية.

96- التزامات أخرى.

98- التزامات مشكوك فيها.

سوف نتطرق إلى شرح الحسابات التي تكون كل صنف من الأصناف التي ذكرناها:

الصنف 1: عمليات الخزينة و عمليات ما بين البنوك

تسجل في حسابات هذا الصنف، النقدية و قيم الصندوق، عمليات الخزينة و العمليات ما بين البنوك. و عمليات الخزينة تجمع القروض، الاقتراض و الأخذ لأجل المنجزة في السوق النقدي.

العمليات ما بين البنوك هي المنجزة مع البنوك المركزية ، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية البنوك و المؤسسات المالية ويشمل أيضا المراسلين الأجنبيين و أيضا المؤسسات المالية الدولية و الجهوية.

الصنف 2: عمليات مع الزبائن

تحتوي حسابات هذا الصنف مجموع القروض الممنوحة إلى الزبائن و أيضا الودائع المودعة من طرف الزبائن . القروض إلى الزبائن (الحساب 20) تشمل مجموع القروض الممنوحة إلى الزبائن بغض

النظر عن آجالها. و حسابات الزبائن (الحساب 22) تحتوي على مجموع الموارد المتأتية من طرف الزبائن (ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل أذونات الصندوق...) تظهر أيضا في هذا الصنف القروض و الاقتراض المحققة مع الزبائن الماليين و شركات الاستثمار، شركات التأمين و التقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة (intervenantes) في السوق المنظم. و يستثنى من هذا الصنف الاستخدامات و الموارد المجسدة بسندات.

الصنف 3: محفظة السندات و حسابات التسوية

تسجل في حسابات هذا الصنف الديون المجسدة بسندات.

محفظة السندات تحتوي على سندات الصفقات (transaction)، سندات التوظيف و سندات الاستثمار. هذه السندات المكتسبة بهدف تحقيق ربح مالية و الديون المجسدة كسندات تشمل مجموع ديون المؤسسة الخاضعة المجسدة في السندات: سندات الحقوق القابلة للمفاوضة. و تظهر أيضا في هذا الصنف عمليات التحصيل ، العمليات مع الآخرين ، الاستخدامات الأخرى و كذلك الحسابات الانتقالية و التسوية المتعلقة بمجموع العمليات للمؤسسة الخاضعة.

الصنف 4: القيم الثابتة

حسابات هذا الصنف تسجل بها الاستخدامات الموجهة بصفة دائمة لنشاط المؤسسة الخاضعة. و يظهر في هذا الصنف القروض التابعة و القيم الثابتة التي تكون مالية ، مادية (Corporelles) أو معنوية (Incorporelles) بما فيها المقدمة كقرض إيجار أو كتأجير بسيط.

الصنف 5 : الأموال الخاصة و المماثلة

تجتمع في هذا الصنف مجموع وسائل التمويل المساهمة أو المتروكة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو أبدية.

الصنف 6: التكاليف

حسابات هذا الصنف تسجل بها مجموع التكاليف التي تحملتها المؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية. بغض النظر عن تكاليف الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض ، أصناف هذا الصنف تدخل ضمنها المصاريف العامة و أيضا مخصصات الإهتلاكات و المؤونات. و تظهر أيضا في هذا الصنف مخصصات الأموال للأخطار البنكية العامة. و تكاليف الاستغلال البنكي تميز حسب نوع العمليات و حسب هل تعني كفوائد أو عمولات.

الصنف 7: الإيرادات

تجمع حسابات هذا الصنف مجموع الإيرادات المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة.

بغض النظر عن إيرادات الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض. و حسابات هذا الصنف تحتوي على استرجاع المؤونات (المؤونات المسترجعة) و الإيرادات الاستثنائية. و الأموال للأخطار البنكية العامة المسترجعة تسجل في هذا الصنف.

نفس الشيء للتكاليف ، إيرادات الاستغلال البنكي تميز حسب نوع العمليات وحسب هل تعني كفوائد أو عمولات.

الصنف 8: النتائج

حسابات هذا الصنف تشمل الأرصدة الوسيطية للتسيير: المنتوج الصافي البنكي ، نتيجة الاستغلال النتيجة الاستثنائية و نتيجة السنة.

المنتوج الصافي البنكي هو مؤشر خاص للنشاط البنكي يعطي القيمة الفائضة الناتجة من الاستغلال بالنظر إلى تطور مستوى النشاط و المعدلات و تظهر أيضا في هذا الصنف الضريبة على أرباح المؤسسات.

الصنف9 : خارج الميزانية

تسجل في هذا الصنف مجموع الالتزامات للمؤسسة الخاضعة سواء كانت التزامات مقدمة أو مستلمة ونميز بين مختلف الالتزامات حسب طبيعة الالتزام والعون المقابل، و على هذا الأساس حسابات مناسبة حضرت لالتزامات التمويل ، التزامات الضمان، التزامات على السندات ، و التزامات بالعملة الصعبة.

التزامات التمويل تناسب وعود سوف تحقق لصالح مستفيد. و التزامات الضمان المنجزة على شكل الكفالات هي العمليات التي من أجلها المؤسسة الخاضعة تلتزم لصالح طرف آخر بتأمين التكاليف المسجلة من طرف هذا الأخير إذا لم يغطيها بنفسه ، تظهر أيضا في القسم "التزامات الضمان"، السندات (obligations) المكفولة و الالتزامات بالقبول.

القسم "التزامات على السندات" تدخل عمليات الشراء والبيع لصالح حساب المؤسسة الخاضعة. تظهر أيضا في القسم التزامات (de prise ferme) في عملية الوساطة.

إلتزامات على العمليات بالعملة الصعبة تتضمن:

- عمليات الصرف نقدا طالما أن مدة الاستعمال لم تنته بعد.
- عمليات الصرف لأجل : عمليات الشراء و البيع للعملة الصعبة الذي منه الأطراف تقرر بتأجيل الحل لأسباب أخرى غير مدة الاستعمال.
- عمليات القروض و الاقتراض بالعملة الصعبة طالما أن وضع الأموال تحت التصرف لم تنتهي بعد.

المحور الرابع: الشروط القانونية و مراحل التسجيل المحاسبي في تكوين بنك.

1- **الشروط القانونية لتكوين بنك في الجزائر:** من أجل ممارسة النشاط المصرفي لابد من توفر شروط سابقة لتأسيس البنوك أو مؤسسات المالية. ويجب أن تراعى كل هذه الشروط الضرورية التي حددها القانون التجاري عند تكوين بنك أو مؤسسة مالية على غرار المؤسسات الاقتصادية الأخرى ذات الطابع الربحي ، علاوة على ذلك تخضع البنوك والمؤسسات المالية عند تكوينها إلى مجموعة من الشروط الخاصة حددتها القوانين والأنظمة الخاصة بالنظام والقطاع المصرفي الجزائري ، لاسيما النظام رقم 06-02 المؤرخ في : 2006/09/24 الذي حدد الشروط الأساسية في تكوين بنك أو مؤسسة مالية أو فروع لبنوك أجنبية.

ويمكن تلخيص أهم هذه الشروط في العناصر التالية :

- يجب أن يتخذ البنك شكل شركة ذات أسهم.

- حدد نظام البنك المركزي رقم 08-04 المؤرخ في : 2008/12/23 الحد الأدنى لرأسمال البنك التجاري بـ: 10 ملايير دج، و3,5 مليار دج بالنسبة للمؤسسة المالية.

- ضرورة حيازة الشريك المحلي على حصة لا تقل نسبتها عن 51% من رأس مال الاجتماعي المختلط.

- بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المتواجد مقرها الرئيسي بالخارج وبعد حصولها على رخصة مجلس النقد والقرض للقيام بالعمليات المصرفية في الجزائر شريطة أن تخصص مبلغا لا يقل عن الرأس مال الأدنى لإنشاء بنك عادي.

يمارس البنك وفقاً لترخيصه من البنك المركزي الأنشطة المالية التالية:

- قبول الودائع بمختلف أشكالها.
- منح الائتمان بجميع أنواعه بما في ذلك تمويل العمليات التجارية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات البنكية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها.
- التعامل بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق رأس المال بيعاً وشراءً سواء لحسابه أو لحساب عملائه.
- شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.
- التمويل بطريقة التأجير.

- التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.
- إدارة إصدارات الأوراق المالية أو التعهد بتغطيتها وتوزيعها والتعامل بها.
- تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية وتقديم خدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير.
- عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والاشياء الثمينة.
- تقديم خدمات الوكيل أو المستشار المالي.
- أي أنشطة أخرى تتعلق بأعمال البنوك يوافق عليها البنك المركزي بموجب أوامر خاصة يصدرها لهذه الغاية.

يجوز أن يكون للبنك شركة أو شركات تابعة له تتولى ممارسة أي من الأنشطة المالية غير المصرفية وذلك بموافقة خطية من البنك المركزي.

2 . **مراحل التسجيل المحاسبي في تكوين بنك:**

وعلى العموم وبعد استكمال الإجراءات العملية وحصول البنك على الاعتماد يعمد المساهمون إلى اتباع المراحل العملية في التكوين والتي يمكن أن نترجمها محاسبيا كما يلي:

1.2. مرحلة التعهد أو مرحلة الاكتتاب في الأسهم: ونسجل القيد التالي :

34560		...../../.. ح / مساهمون – رأس المال المكتتب والمطلوب ح / رأس المال إنشاء بنك حسب العقد تأسيسي (مرحلة التعهد)	56000	

2.1. مرحلة تنفيذ الوعد أو تحرير الأسهم: في هذه المرحلة يقوم الشركاء بإيداع مساهماتهم النقدية بالكامل لدى الموثق الذي بدوره يقوم بإيداعها في حساب زبائنه على مستوى الخزينة العمومية، ونسجل في هذه المرحلة القيد التالي:

34300		...../../.. ح / الموثق ح / مساهمون – رأس المال المكتتب والمطلوب تنفيذ التعهد (تحرير الأسهم)	34560	

3.2. **تحويل رأس مال البنك الجديد إلى حسابه الجاري المفتوح باسمه لدى بنك آخر:** بعد استيفاء إجراءات النشر والإشهار اللازمة يقوم المسيرون بفتح حساب جاري لدى بنك آخر ليقوم بعد ذلك

الموثق بتحويل مبلغ رأس مال البنك الجديد إلى هذا الحساب ليتسنى بعد ذلك للمسيرين التصرف فيه وفق ما تمليه الإجراءات القانونية ، والقيد المحاسبي في هذه المرحلة يكون كما يلي :

		...../../..		
12200		حـ / الحساب الجاري البنكي		
	34300	حـ / الموثق		
		تحويل المساهمات المحررة إلى الحساب الجاري للبنك		

4.2. **مرحلة البدء في استعمال رأس المال الاجتماعي للبنك:** في هذه المرحلة يقوم المسيرون بمباشرة الاستغلال الفعلي للأموال من خلال تسديد أعباء الموثق واقتناء كل المستلزمات من تثبيتات ولوازم استغلال إلخ...، ويكون القيد المحاسبي كما يلي :

		...../../..		
4XX		حـ / قيم ثابتة		
62		حـ / خدمات		
	12200	حـ / الحساب الجاري البنكي		
		شراء تثبيتات ولوازم استغلال ودفع مصاريف		

المحور الخامس: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك (حسابات الصنف: 01)

يعتبر قسم الخزينة من الاقسام المحورية في البنوك وتتم من خلاله عمليات الدفع وعمليات القبض، و نسجل على مستوى حسابات هذا الصنف كل العمليات المرتبطة بالصندوق من ايداعات وسحب يومية وكذا عمليات البنك مع البنوك الأخرى من تحويلات أو إقراضات وإقتراضات لآجال مختلفة والعمليات على سبيل الأمانة، بالإضافة إلى تحويلات الأموال من الحسابات المختلفة للبنك (الصندوق، الحساب الجاري البنكي والبريدي، حساب الخزينة العمومية ..).

1. **وظائف قسم الخزينة:** وتتمثل في ما يلي:

- حفظ وإدارة أموال البنوك.
- تزويد الصناديق الفرعية بالنقدية وتغذيتها أثناء العمل ثم استلام النقدية المجمعة والمتبقية بعد نهاية الدوام.
- تنظيم بيانات إدخال وإخراج النقدية بالاعتماد على الإشعارات والمستندات.
- القيام بعملية جرد الخزينة بعد نهاية عمل كل يوم ثم إجراء المطابقة بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري.
- إيداع النقد الزائد عن الحاجة في البنك المركزي أو الفروع أو البنوك الأخرى كما يمكن سحبها

عند الحاجة.

2. **المستندات والسجلات المستخدمة:**

- مستندات إدخال وإخراج النقدية من وإلى الخزينة.
- الشيكات المقدمة للصرف من أصحاب الحسابات الجارية.
- قسائم الإيداع أو السحب النقدي سواء للحسابات الجارية أو للودائع.
- كشف حركة النقدية الواردة والصادرة.
- كشف خلاصة الحركة اليومية للخزينة الرئيسية.
- كشف يومية الخزينة.
- سجل مخزن البنك من العملات المحلية والأجنبية.

3. **المعالجة المحاسبية لحسابات قسم الخزينة وعمليات ما بين البنوك:** وتتمثل هذه الحسابات في ما يلي:

1.3. حساب الصندوق (ح/ 10): يتميز هذا الحساب بأنه أكثر استعمالا وحركية مقارنة بالحسابات الأخرى خاصة ما تعلق الأمر بعلاقته بحسابات الزبائن الجارية وما تتميز به هذه الأخيرة كذلك من حركية مستمرة (السحب والإيداع اليومي)، وحساب الصندوق من الحسابات المدينة التي تزداد في الطرف المدين من خلال إيداعات الزبائن وينقص في الطرف الدائن من خلال عمليات السحب، والملاحظ عمليا أننا نجد على مستوى البنك الواحد أكثر من صندوق، حيث في بداية اليوم يخصص لكل صندوق فرعي مبلغ معين ويرصد في نهاية اليوم.

أما التسجيل المحاسبي في حساب الصندوق، فمثلا عند ايداع الزبون في حسابه نسجل:

		...../../..		
10		ح / الصندوق		
	22	ح / الزبائن		
		ايداع أموال		

2.3.حسابات المراسلين (11 و 12): وتشمل حسابات المراسلين كل من البنوك والمؤسسات المالية، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية. وميزة هذه الحسابات أنها تسهل عمليات البنك اليومية في علاقاته مع الغير ، فعمليات الإقراض والإقتراض بين البنوك التجارية والعمليات في إطار السوق النقدية والتحويلات بين زبائن البنوك المختلفة تتطلب أن تكون لهذه البنوك قنوات ربط بينها تتجسد من خلال فتح حسابات بينها، كما أن البنوك مجبرة قانونا على فتح حسابات لها على

مستوى البنك المركزي لتيسير بعض العمليات كالمقاصة وإعادة خصم الأوراق التجارية ...إلخ.

وبالنسبة للحساب 12 يجب التفرقة بين الحساب 200 12 الحساب الجاري البنكي المفتوح من طرف البنك لدى البنوك الأخرى وهو حساب مدين، أما الحساب 000 12 البنوك التجارية فهو حساب دائن ويتمثل في حسابات البنوك الأخرى لدى البنك.

3.3. حسابات السلفيات والإقتراضات في إطار السوق النقدية بين البنوك (حـ/ 13): ويتفرع هذا الحساب إلى حسابين فرعيين أحدهما خاص بالسلفيات أو القروض التي يمنحها البنك للبنوك الأخرى سواء اليومية أو لأجل، أما الآخر فهو خاص بالإقتراضات كذلك اليومية ولأجل.

ويكون التسجيل المحاسبي بالنسبة للقروض التي يمحها البنك للبنوك الأخرى كما يلي :

		...../../..		
13		السلفيات		
	12 000	البنوك التجارية		
	701	فوائد على السلفيات الممنوحة		

أما بالنسبة للقروض التي يتلقاها البنك من البنوك الأخرى فنسجلها كما يلي :

		...../../..		
12 200		ح ج البنكي		
601		فوائد على القروض		
	13	الإقتراضات		
		قروض البنك من البنوك الأخرى		

4- حسابي القيم المستلمة والقيم الممنوحة على سبيل الأمانة أو كضمان (حـ/14، حـ/15).

ففي حالة تلقي البنك من البنوك الأخرى سندات أو قيم كضمان مقابل اقتطاع فوائد عليها يقوم بتسجيل القيد التالي :

		...../../..		
14 000		قيم مستلمة كضمان		
	12 000	البنوك التجارية		
	701	ايرادات على العمليات مع البنوك		

أما في حالة تقديم البنك لسندات أو قيم كضمان لبنوك أخرى مقابل تحمل فوائد عليها يسجل القيد التالي :

		...../../..		
12 200		ح ج البنكي		
601		تكاليف على العمليات مع البنوك		
	15 000	قيم ممنوحة كضمان		

المحور السادس: العمليات مع الزبائن.

يعتبر القطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية، فهو يمثل عصب الحياة الاقتصادية فهو يقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين بالإضافة الى تقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية، وتعتبر ايداعات الزبائن المختلفة في البنك خاصة الجارية منها موردا أساسيا وهاما بالنسبة لموارد البنك، وتتخذ هذه الايداعات أشكالا مختلفة يمكن ايجازها في الودائع الجارية أو للإطلاع، الودائع لأجل أو تلك المشروطة بإشعار مسبق والودائع الإدخارية.

1- الإيداع: يتم الإيداع في الحساب الجاري بإحدى الصيغ التالية:

1-1: الإيداع النقدي: عند قيام عملاء البنك بالإيداع النقدي المباشر في حسابهم يكون التسجيل المحاسبي في دفاتر البنك كما يلي :

		...../../..		
10 000		الصندوق		
	221	الحسابات العادية للزبائن		
		الإيداع النقدي المباشر		

2-1 : الإيداع بشيكات داخلية (تحويلات داخلية): حيث يكون المسحوب عليه والساحب زبائن لدى نفس البنك ونفس الوكالة، هنا نسجل القيد المحاسبي التالي:

		...../../..		
221		الحسابات العادية للزبائن(المسحوب عليه)		
	221	الحسابات العادية للزبائن(الساحب)		
		تحويلات داخلية		

3-1 : الإيداع بشيكات خارجية: ويكون المسحوب عليه في هذه الحالة عميل لبنك آخر، وهنا يتطلب الأمر وانطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة لتأكيد تحصيل قيمتها على مستوى غرفة المقاصة لدى البنك المركزي، ليتم بعد ذلك تحويل قيمتها لزبون البنك، وعموما يمر التسجيل المحاسبي انطلاقا من استلام البنك للشيكات الواجب تحصيلها بالمراحل التالية:

أ: عند تقديم العميل للشيكات الواجب تحصيل قيمتها لبنكه نسجل.

		...../../..		
320		قيم للتغطية		
	325	حسابات قابلة للاستحقاق بعد التحصيل		
		تقديم العميل للشيكات		

ب: عند ارسال البنك هذه الشيكات لغرفة المقاصة نسجل.

		...../../..		
329		غرفة المقاصة		
		قيم للتغطية		
	320	ارسال الشيكات لغرفة المقاصة		

هنا لدينا حالتين قبول هذه الشيكات أو رفضها.

ففي حالة القبول نسجل:

ج: إشعار بقبول الشيك على مستوى غرفة المقاصة.

		...../../..		
11 000		بنك الجزائر		
	329	غرفة المقاصة		
		إشعار قبول الشيك على مستوى غرفة المقاصة		

د: تحويل قيمة الشيك لحساب الزبون (الساحب).

		...../../..		
325		حسابات قابلة للاستحقاق بعد التحصيل		
	221	حسابات عادية للزبائن		
		تحويل قيمة الشيك لحساب الزبون		

أما في حالة رفض هذه الشيكات على مستوى غرفة المقاصة نسجل:

أ: استرجاع الشيكات المرفوضة من غرفة المقاصة.

		...../../..		
320		قيم للتغطية		
	329	غرفة المقاصة		
		استرجاع الشيكات المرفوضة من غرفة المقاصة		

ب: إرجاع الشيكات المرفوضة للزبائن.

		../../.....		
325		حسابات قابلة للاستحقاق بع التحصيل		
	320	قيم للتغطية		
		إرجاع الشيكات المرفوضة للزبائن		

2- السحب : يكون السحب عموما من الحساب الجاري بإحدى الطرق التالية :

1-2 : السحب النقدي بشيك أو بإذن دفع أو بواسطة الصراف الآلي ، هنا نسجل :

		../../.....		
221		الحسابات العادية للزبائن		
	10 000	الصندوق		
		السحب النقدي بشيك		

2-2 : السحب بشيكات داخلية (التحويل الداخلي) خلال فترة معينة، هنا يقوم البنك بتسجيل القيد

		../../.....		
221		حسابات عادية للزبائن(المسحوب عليه)		
	221	حسابات عادية للزبائن (الساحب)		
		التحويل الداخلي		

ملاحظة : من خلال تسيير حسابات الزبائن يقوم البنك في نهاية فترات محددة بتحميل الزبائن مبالغ محددة نظير تسييره لحساباتهم على شكل عمولات تقتطع من حساباتهم الجارية، ويكون التسجيل المحاسبي لهذه العمولات المقتطعة كما يلي :

		../../.....		
221		حسابات عادية للزبائن		
	702	ايرادات على العمليات مع الزبائن		
		عمولات مقتطعة		

كما أن بعض البنوك يمكنها أن تدفع فوائد لأصحاب الحسابات الجارية تشجيعا لهم على الإيداع ، وتجسد هذه الفوائد في القيد المحاسبي التالي :

		../../.....		
602		تكاليف على العمليات مع الزبائن		
	221	حسابات عادية للزبائن		
		دفع فوائد لأصحاب الحسابات الجارية		

3. حساب ودائع لأجل: هي تلك الودائع التي يودعها الأفراد والمؤسسات لدى المصارف لمدة محددة

ومتفق عليها بين الطرفين ولا يجوز سحبها قبل انقضاء الأجل المحدد، مع فائدة ثابتة. وتتم المعالجة المحاسبية لهذا الحساب كتالي:

مثال: بتاريخ 2016/03/05 فتح العميل رياض وديعة لأجل بقيمة 50000 دج وتستحق بعد 6 أشهر ولقد تم سحبها نقدا، معدل الفائدة 05 % سنويا.

المطلوب: سجل قيود الإيداع والسحب في يومية البنك.

10		الصندوق	50000	
	224	حسابات دائنة لأجل		50000
6022		فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	1250	
	224	حسابات دائنة لأجل		1250
224		حسابات دائنة لأجل	51250	
	10	الصندوق		51250

4. سندات الصندوق (أذونات الصندوق): هي سندات يصدرها البنك ويبيعها من أجل جمع موارد مالية، وهو تعهد مكتوب من طرف البنك بدفع المبلغ المحدد في السند عند تاريخ الاستحقاق، ويتم دفع هذه الفوائد مسبقا عند تاريخ الاكتتاب أو عند تاريخ الاستحقاق (الأجل المتفق عليه).

1.4. تسديد الفوائد عند تاريخ الإستحقاق:

مثال: بتاريخ 2016/01/02 قام أحد الزبائن بإكتتاب لدى البنك 12 سند صندوق (أذونات الصندوق) بمبلغ 20000 دج للسند الواحد لمدة 3 أشهر بفوائد مؤجلة بمعدل 10% ، نسبة الرسم على القيمة المضافة 17 %.

<u>المطلوب:</u> سجل قيود الإكتتاب والاستحقاق.

		2016/01/02		
10		الصندوق	240000	
	225	أذونات الصندوق		240000
		قيد الإكتتاب		

		2016/03/31		
225		أذونات الصندوق	240000	
603		تكاليف عن عمليات على السندات	24000	
	10	الصندوق		259920
	341	دائنون مختلفون TVA		4080
		قيد الاستحقاق		

2.4.تسديد الفوائد عند تاريخ الإكتتاب:

مثال: بتاريخ 2016/01/03 قام أحد الزبائن بإكتتاب لدى البنك 14 سند صندوق (أذونات الصندوق) بمبلغ 20000 دج للسند الواحد، لمدة 6 أشهر بفوائد مسبقة، بمعدل 08% نسبة الرسم على القيمة المضافة 17 %.

المطلوب: سجل قيود الإكتتاب والاستحقاق.

		2016/01/03		
10		الصندوق	270704	
603		تكاليف عن عمليات على السندات	11200	
	225	أذونات الصندوق		280000
	341	دائنون مختلفون TVA		1904
		قيد الإكتتاب		
		2016/06/30		
225		أذونات الصندوق	280000	
	10	الصندوق		280000
		قيد الاستحقاق		

سلسلة تمارين خاصة بحسابات التوفير وحسابات ودائع لأجل

<u>التمرين الأول:</u> قام زبون بفتح حساب للتوفير في بنك التنمية المحلية BDL بتاريخ 20216/01/02 وكان مبلغ الإيداع الأول 50000 دج نقدا.

في 2016/03/10 : سحب الزبون خمس (05/01) الرصيد من حساب التوفير نقدا.

في 2016/04/25: سحب الزبون نقدا نصف (02/01) الرصيد من حساب التوفير.

<u>المطلوب:</u> سجل كل القيود الضرورية إلى غاية تاريخ 2016/06/30 في يومية بنك التنمية المحلية BDL علما أن البنك يحسب ويودع الفوائد في حسابات التوفير كل ثلاثي. معدل الفائدة 03 % سنويا.

التمرين الثاني: قام بنك بالعمليات التالية:

في01/03: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون علي بقيمة 72000 دج منها 12000 دج نقدا والباقي يحول من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 6 أشهر بمعدل فائدة 05 % حيث يتم سحب رصيد وديعة للأجل نقدا.

في03/02: تم فتح وديعة لأجل لصالح الزبون سليم بقيمة 120000^{DA} نقدا تستحق بعد 06 أشهر وقد تم الاتفاق على تسديدها في حسابه الجاري عند تاريخ الاستحقاق. بمعدل فائدة 05 %.

في03/03:طلب العميل سالم من البنك أن يفتح له حساب للتوفير ^{DA} 20000 يقدمها العميل نقدا، حيث تم حساب وتسجيل الفوائد بعد ثلاثي، بمعدل فائدة 06% سنويا.

في 03/04: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون خالد بقيمة 70000 دج منها 35 % سددت نقدا والباقي تم تحويله من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 3 أشهر بمعدل فائدة 06 % حيث يتم سحب الفائدة نقدا، والباقي يحول لحسابه الجاري.

في 03/07: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون فريد بقيمة 80000 دج منها 10000 دج نقدا والباقي يحول من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 6 أشهر بمعدل فائدة 05 % حيث يتم سحب رصيد وديعة للأجل نقدا.

المطلوب: سجل القيود اللازمة في يومية البنك.

التمرين الثالث: قام زبون بفتح حساب للتوفير في بنك التنمية المحلية BDL ثم قام بما يلي:

في 20216/01/04: وكان مبلغ الإيداع الأول 80000 دج نقدا.

في 2016/02/10 : حول الزبون ربع (04/01) الرصيد من حساب التوفير نقدا.

في 2016/06/05: سحب الزبون نقدا نصف فوائد الثلاثي الأول من حساب التوفير.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية إلى غاية تاريخ 2016/06/30 في يومية بنك التنمية المحلية BDL

سلسلة تمارين خاصة بحسابات الزبائن

التمرين الأول: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك التنمية المحلية BDL خلال شهر مارس سنة 2016 كما يلي:

03/04: أودع البنك أمول فائضة على الصندوق منها 20000 دج في البنك المركزي، و10000 دج في حسابه لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

03/06: أودع الزبون X مبلغ 60000 دج في حسابه الجاري، وفي نفس التاريخ سحب الزبون Y مبلغ 30000 دج من حسابه الجاري.

03/08: قدم العميل A شيكين لبنك التنمية المحلية BDL، الأول بقيمة 120000 دج مسحوب على العميل B، حيث أن العملين(A وB) لديهما حسابات في نفس الفرع، أم الشيك الثاني بقيمة 150000 دج مسحوب على العميل C الذي لديه حساب في فرع أخر من نفس البنك.

03/12: قدم العميل G لبنك التنمية المحلية BDL شيك بقيمة 350000 دج لتحصيله نيابة عن العميل سالم المتواجد حسابه في بنك BADR وبعد إرسال هذا الشيك إلى غرفة المقاصة وبعد مراجعته من طرف بنك BADR تم رفض تحصيل قيمة الشيك.

03/10: قدم العميل D طلب لبنك التنمية المحلية BDL بتحويل مبلغ 40000 دج من حسابه الجاري إلى حساب الزبون F المتواجد حسابه ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عمولة التحويل 80 دج، سددت نقدا.

03/30: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون فريد بقيمة 80000 دج منها 10000 دج نقدا والباقي يحول من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 6 أشهر بمعدل فائدة 05 % حيث يتم سحب رصيد وديعة للأجل نقدا.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية في يومية بنك التنمية المحلية BDL

التمرين الثاني: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك BDL خلال شهر جوان سنة 2016 كما يلي:

في 2016/03/01: تقدم العميل علي بشيكين الأول رقم: 350 بقيمة 600000 DA والثاني رقم: 351 بقيمة 800000 DA من أجل تحصيلهم في بنكه BDL، الشيك الأول رقم: 350 نيابة عن العميل سالم المتواجد حسابه في بنك BADR أم الشيك الثاني رقم: 351 نيابة عن العميل خالد المتواجد حسابه في فرع من بنك BDL، وبعد إرسال الشيكين تم قبول الشيك الأول رقم: 350 ورفض الشيك الثاني رقم: 351 ، عمولة القبول:BDL 100 دج.

في*02*/2016/03:قام بنك BDL بفتح وديعتين لأجل الأولى للزبون سالم بقيمة 400000DA يتم تحويلها من حسابه الجاري المتواجد في فرع من فروع البنك، وتستحق بعد 04 أشهر وقد تم الاتفاق على تسديدها نقدا في تاريخ الاستحقاق.

والثانية للزبون فاتح بقيمة 800000 DA يتم تحويلها من حسابه الجاري لدى بنك CPA، تستحق بعد 09 أشهر وقد تم الاتفاق على تحويلها في حسابه الجاري المتواجد في بنك CPAعند تاريخ الاستحقاق، علما أن عمولة التحويل 100 DA، ومعدل الفائدة السنوي6%.

***في*2016/03/03**: اكتتب العميل وليد سندات صندوق من بنك BDL بقيمة 300000 تستحق بعد تسعة أشهر وتم الاتفاق على ما يلي:

- يحول العميل قيمة السندات من حسابه الجاري المتواجد في فرع أخر من بنك BDL.
- ثلث السندات تسدد فوائدها عند تاريخ الإستحقاق بمعدل فائدة 6%سنويا. وباقي السندات تسدد الفوائد عند تاريخ الإكتتاب بمعدل السنوي 8%.
- بتاريخ الاستحقاق يتم تحويل القيمة الإسمية لسندات الصندوق إلى حسابه الجاري في بنك BDL، أما الفوائد تسحب نقدا.

المطلوب: تسجيل كل القيود اللازمة في يومية البنكBDL فقط،

المحور السابع : القروض للزبائن، وعمليات خصم الأوراق التجارية:

تعتبر عملية الإقراض الوجه المقابل للإيداع ، فبعد تلقي البنك للودائع بمختلف أنواعها وجب عليه توظيفها بعائد يجب أن يفوق في مجمله مجموع الأعباء المدفوعة لأصحاب الودائع.

وتتعدد أوجه القروض الممنوحة للزبائن وتتخذ أشكالا ومجالات مختلفة تشمل قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، الاستثمار وتوسيع الطاقة الإنتاجية ، كما تلبي احتياجات الأفراد الطبيعية بأنواع خاصة من القروض (قروض السكن ، القروض الاستهلاكية ...إلخ).

والتسجيل المحاسبي لعمليات الإقراض بالنسبة للبنك تمر بالمراحل التالية :

1- القروض للزبائن: عند منح القرض للزبون نسجل :

		...../../..		
20		قروض للزبائن		
	221	الحسابات العادية للزبائن		

للإشارة أن الحساب 20 : قروض للزبائن يضم الحسابات الفرعية التالية :

- 201 حقوق تجارية (خصوم وعمليات مماثلة)
- 201 قروض عند التصدير (تجنيد حقوق على الخارج، قروض الموردين، قروض تجارية)
- 203 قروض الخزينة (السلفات الشخصية ، قروض شاملة للاستغلال ، قروض الحملة)
- 204 قروض للتجهيزات
- 205 قروض للسكن
- 206 قروض أخرى للزبائن

وعموما وعند نهاية كل شهر أو سنة حسب طبيعة القرض (قروض قصيرة وقروض متوسطة وطويلة) وجب على البنك اقتطاع الفوائد الدورية من حساب الزبون وتسجيلها كما يلي :

		...../../..		
221		حسابات عادية للزبائن		
	702	ايرادات على العمليات مع الزبائن		

وعند استرجاع القرض نقلب القيد الأول (أي قيد منح القرض).

وعندما يتم احتساب الفوائد المقتطعة في نهاية الفترة وعند استرجاع القرض نسجل مباشرة القيد التالي :

		...../../..		
221		حسابات عادية للزبائن		
	20	قروض للزبائن		
	702	ايرادات على العمليات مع الزبائن		

نقتصر فقط على القروض التي تمنح للزبائن، بغض النظر عن القروض الممنوحة للبنوك.

1.1. القروض الممنوحة بدون ضمانات:

<u>مثال:</u> بتاريخ 2012/01/02 وافق البنك على طلب العميل خالد بمنحه قرض استثمار بقيمة 1500000دج، بمعدل فائدة 09% سنويا، وتم الاتفاق على تسديد القرض بعد 06 سنوات حيث منح القرض للعميل ووضع في حسابه الجاري.

<u>المطلوب:</u>

1. حساب قيمة القسط الثابت.
2. تسجيل قيد منح القرض بتاريخ 2012/01/02
3. تسجيل قيد تسديد القسط الأول والثاني نقدا.

20		قروض للزبائن	1500000	
	220	حسابات جارية		1500000
10		الصندوق	334379.67	
	20	قروض للزبائن		199379.67
	7020	ايرادات على العمليات مع الزبائن		135000
10		الصندوق	334379.67	
	20	قروض للزبائن		217323.85
	7020	ايرادات على العمليات مع الزبائن		117055.83

2.1. القروض الممنوحة بضمانات شخصية:

- عند منح القروض أو تسديدها يتم تسجيلها بنفس القيود السابقة .
- إذا لم تسدد المستحقات تتم المطالبة بها من الأشخاص الضامنين.

مثال: نفس معطيات المثال السابق، مع افتراض أنه أثناء الشروط ضمن في الزبون خالد زبون علي ليسدد أقساط القرض إذا لم يتمكن خالد من تسديده،

المطلوب: سجل القيود في حالة إذا لم يتمكن الزبون خالد تسديد القرض فسدده الزبون علي القرض الأول والثاني عن طريق حسابه الجاري.

340		مدينون مختلفون		
	20	قروض للزبائن		
220		حسابات جارية		
	340	مدينون مختلفون		
	7020	ايرادات على العمليات مع الزبائن		

2. أنواع القروض:

1.2.القروض لتمويل نشاطات الاستغلال: تتولد عن نشاط اليومي للمؤسسة احتياجات دورية متعلقة بالاستغلال، و هي ما يعرف باحتياجات رأس مال العامل، لذا فمصادر التمويل الخاصة بالمؤسسة تبقى غير كافية لتغطية كل الاحتياجات و هذا ما يدفعها للجوء إلى القروض البنكية.

و الأصل في اللجوء المؤسسة (المقترض) لمثل هذه القروض البنكية استثناءا من أجل تسوية الاختلالات، غير أنه عمليا أصبح قاعدة على الرغم من الأخطار المحفوفة بهذه العملية . ومن أنواع قروض الاستغلال ما يلي:

- قروض استغلال عامة.
- قروض استغلال خاصة.
- إعتمادات التوقيع.

1.1.2. قروض الاستغلال عامة: تأتي من خلال تسبيقات في الحساب الجاري ، و سميت كذلك لأنها موجهة لتمويل أصول متداولة عامة وغير محددة ، ومن أهمها :

أ- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة ، أو القصيرة جدا، و التي تكون ناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات .

إن مدة هذا القرض قصيرة جدا (بضعه أيام) ، و قابلة لتجديد عبر فترات " نهاية كل شهر مثلا" وخطر

هذا الائتمان هو التجميد فيجب على المصرف الشديد أثناء منحه.

ب- **السحب على المكشوف:** يعرف على أنه تسهيل صندوق لكن لمدة أصول ، قد تصل إلى عدة شهور، و فيه يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال فترة التي يسحب فيها و يطلق على هذه المدة (مدة المكشوف) و قد يصل إلى حدود سنة و هناك 3 حالات لطلب السحب على المكشوف وهي :

- عندما تريد مؤسسة (طالبة القرض) رفع طاقتها الإنتاجية
- عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية
- عند التدهور المستمر لرقم أعمالها .

ج- **القرض الموسمي**: يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات طابع موسمي و التي تواجه اختلالا بين فترة التموين و فترة البيع بإنفاقها مصاريف كبيرة على أن يكون الدخل في فترة لاحقة مثل : الزراعة السياحة .....الخ

ونظرا لكون تسديد هذا النوع من القروض يرتبط لمبيعات الزبون ، و في ضل وجود منافسة قوية ، يترتب على المصرفي معرفة : السوق الذي يعمل فيه الزبون ، حصته من السوق ، وقدرته التنافسية.

2.1.2. قروض الاستغلال الخاصة: هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة ، سواء المخزون أو الحقوق ، و تتضمن: التسبيقات على السلع ، التسبيقات على الأسواق العمومية ، والخصم التجاري .

أ- **التسبيقات على السلع**: هي عملية تمويل للمخزون مقابل وضع السلع و البضائع تحت تصرف البنك (رهن حيازي).

ب- **التسبيقات على الأسواق العمومية:** تعطي هذه التسبيقات نتيجة إبرام الصفقات العمومية بين الإدارة أو الجماعات العمومية أو مجموعة من المقاولين أو المونين ، وتمول هذه الصفقات قصد : إنجاز الأعمال ، إرسال التموينات، أو أداء الخدمات المختلفة.

إن الصفقات المشار إليها تتطلب أموالا كبيرة و لفترة طويلة ، ضف إلى ذلك تأخر الإدارة عن دفع مستحقاتها، مما يجعل لجوء المقاول إلى البنك لطلب قرض تسدد حاجاته أمرا ضروريا .

3. شروط منح القرض: ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تفوق فيها قيمة القروض الحد الأقصى المنصوص عليه، و الذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية معينة من رأسمال البنك ما في ذلك الاحتياطي المتجمع، كذلك ينبغي أن تنص سياسة على حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض التي يقدمها البنك، و ما إذا كان من الممكن إتباع إستراتيجية تعويم معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل فائدة ثابت طوال فترة القرض، و عادة ما تنص السياسة على كذلك

على الظروف التي ينبغي فيها مطالبه العميل بتقديم رهونات لضمان القرض، و أنواع الأصول التي يمكن قبولها، و نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون التي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل و مدى تعرض قيمته السوقية للتقلب و الإجراءات التي ينبغي اتخذها إذا ما إن خفضت القيمة السوقية للأصل المرهون، كما يتوقع أن تنص سياسة الإقراض على بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثلة على تلك البدائل تقديم طرف ثابت كضمان للعميل، و النص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور خلال العميل بأي من شروط التعاقد.

بالنسبة للعميل يجب علية توفير الشروط التالية لمنح القرض:

- يقدم العميل طلب سلفه مبينا به الآتي :
  - مهنة المقترض و عنوانه .
  - المبالغ المطلوبة و أجالها .
  - الضمانات المقدمة إذا كان هناك حد أقصى المقترح للرصيد المدين .
  - بيان مركز العميل في البنك (المديونية و الضمانات) .
  - بيان بالسلفيات التي صرح بها المدين في الأعوام السابقة و اسم الضامن ومقدار التعهد
- يقوم قسم الاستعلامات بتجميع معلومات عن العميل فإذا كان العميل يتعامل مع البنك لأول مرة تطلب الآمر معرفه ما يأتي:
  - سمعة العميل المالية و هل يدفع في المواعيد؟
  - هل سبق أن يتوقف عن الدفع ؟
  - هل قسم التحليل بتحليل ميزانية البنك و حساب الأرباح و الخسائر.
  - تتم مراجعة سلامة القرض واقتراح الترتيبات لرد القرض .
  - اتخاذ القرار لمنح القرض و تنفيذه عملية صرف المبلغ سواء على دفعة واحدة أو فتح اعتماد.

4. مراحل منح القروض: يمر منح القرض بعدة مراحل متعددة يمكن إنجازها في الخطوات الرئيسية.

1.4. **الفحص الأولى بطلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا لسياسة الاقتراض في البنك ، و خاصة من حيث عرض القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد، و يساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب و الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك و التي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام. وكذلك نتائج التي تفسر عنها زيادة منشأة و خاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.

2.4. **التحليل الإئتماني للقرض**: و يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الإئتمانية من شخصية و سمعته وقدراته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك ، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي، بإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يكمن أن ينعكس أثرها علة نشاط المنشأة.

3.4. التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطرة الإئتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، و الغرض الذي يستخدم فيه و كيفية صرفية، وطريقة سداده ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة و سعر الفائدة و المعلومات المختلفة و يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4.4. **مرحلة اتخاذ القرارات بشأن القرض**: عندما ينتهي البنك من الدراسة الشاملة لطلب القرض يكون البنك في وضعية واضحة إما قبول أو رفض أو الحصول على معلومات إضافية، وفي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافة مع مقدار التخفيف المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، و إذا ما أشارت التوقعات إلى أن تجميع معلومات إضافية يعتبر قرار غير اقتصادي، فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها ضمن الطلبات المقترح رفضها.

وفي الكثير من الحالات لا يعتبر القرار الذي اقترحه الموظف المختص نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الاقتراض، بل وربما يحتاج إقراره إلى الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للقروض، و الهدف من مراجعة قرارات الاقتراض قبل اعتمادها هو التأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها، وفى حالة رفض احد الطلبات الاقتراض ينبغي أن يقدم للعميل مبررا مقنعا لقرار الرفض. بعد ذلك تقوم إدارة الاقتراض بإعداد عقد مقترح استعداد لدخول في المفاوضات مع العميل، و قد تفسر تلك المفاوضات عن استبعاد وعدد أخر من الطلبات، أما باقي الطلبات فيتخذ بشأنها القرار النهائي.

5.4. مرحلة السداد: تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحله من مراحل القرض ، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد ، و ذلك وفقا طريقة السداد المتفق عليها في مرحله التفاوض فيجب على المقترض أن يحترم السداد سواء كانت سداسية ، سنوية، أقساط ثابتة أو أقساط غير متساوية و في بعض الحالات تطرأ ظروف مفاجئة فيما لا يسمح للعميل الوفاء بديونه ، ففي هذه الحالة يتخذ البنك إجراءات أوليه مع العميل للوفاء بديونه ، آما إذا كان الشخص يتمثل في

إحدى القطاعات العامة فتنوب عليه الخزينة العامة بالتكفل بالوفاء بالقرض ، وهنا تظهر أهمية الضمانات سواء كانت شخصية أو حقيقية ، فإذا كانت عملية الإقراض هامة فإن تحصيل القرض أهم . كما يقول أحد الخبراء الإقراض :"يجب ألا يسجل أي قرض في دفاتر (دفاتر البنك) دون فهم كيفية تحصيله.

5. **المخاطر التي تتعرض لها القروض المصرفية:** المخاطر هي جزء من العمل المصرفي ، و البنك التجاري ، بشكل خاص كمؤسسة مالية ،تمثل المخاطر جزءا لا يتجزأ من طبيعة نشاطه ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمحيط اقتصادي متفتح و تنافسي ، لدرجة أن البعض يرى أن البنك بمثابة مؤسسة لتحمل المخاطر ، كما يذهب البعض إلى القول بأن : العمل المصرفي في جملته هو تحمل للمخاطر، و أن الرجل المصرفي الناجح هو ذلك الرجل القادر بخبرته على تقييم و تقدير هذه المخاط.

و للمخاطر المصرفية مصادر مختلفة ، فمنها ما هو متعلق بالعميل ، ومنها ما هو مرتبط بالبنك ومنها ما له علاقة بالظروف العامة، وكذا طبيعة القرض المطلوب ، وأهم المخاطر التي يمكن للبنك مواجهتها هي: خطر عدم التسديد، خطر السيولة، خطر سعر الفائدة، وخطر سعر الصرف.

1.5. **خطر عدم التسديد:** ويعتبر أهم خطر بالنسبة للبنك ، وأكثر ضررا ، ويتمثل في عجز المدين جزئيا أو كليا عن مواجهة التزاماته ، و منبع هذا الخطر قد يكون داخليا (خاصا بالزبون) وقد يكون خارجيا (خارجا عن نطاق الزبون) .

2.5. المخاطر الخارجية: المخاطر الخارجية قد تكون متعلقة بالعوامل الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية للبلد(خطر العام) أو بقطاع نشاط الشخص المقترض (خطر مهني)

3.5. الخطر العام: ويعد انعكاسا لأوضاع مفاجئة لها تأثيرها على العلاقة التي تربط المتعامل الاقتصادي مع البنك وقد يكون هذا الخطر ناجما عن أزمات سياسية كالحروب ، أو سياسة اجتماعية كالإضرابات ، أو طبيعية ...الخ.

إن هذه الأحداث العامة، من الصعب عادة التنبؤ بها وحصرها ، ومن ثم من الصعب التحكم فيها.

4.5. **الخطر المهني:** يرتبط هذا الخطر بالتطور الحاصل للعوامل ، و الشروط التي تحكم في نشاط فرع معين من الفروع ، و كذا التحول في شروط الاستغلال وطرق الإنتاج الناتجة عن : التطور التكنولوجي، ظهور منتجات بديلة بأسعار أقل ، ندرة الموارد الأولية ، ضعف القدرة التنافسية للنشاط الممول...الخ وكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نشاط المتعامل موضوع التمويل من طرف البنك ، وكل تلك المظاهر تشكل أخطارا بالنسبة للبنك مما يجعله يحجم عن المخاطرة أو المضاربة بأمواله في مواضيع تكون عرضه لعدم قدرتها على السداد.

5.5. المخاطر الخاصة: إن المخاطر الخاصة مرتبطة بالزبون (المقترض) ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- **مخاطر متعلقة بالزبون نفسه:** ويرتبط هذا الخطر بكفاءة و قدرة مسيري المؤسسة المقترضة ، حيث أن سمعة أي مؤسسة تتحدد في شخصية مسيرتها الذين يمكن الحكم عليهم من خلال كفاءتهم في التسيير.
- **أخطار خاصة بعملية الائتمان:** ينجم هذا الخطر عن مدة ؟، قيمة و غرض القرض ، كأن تمنح التسهيلات البنكية لمدة قصيرة لا تتجاوز أسبوعا بغرض استعمالها في تسديد بعض الأعباء الضرورية (كمصاريف العمال) و يمكن الخطر هنا في استعمال القروض لأغراض و لمدة أخرى.

6.5. أخطار مالية: تمثل الإدارة المالية إحدى الوظائف الأساس لإدارة المنشأة ، إن التوقع الدقيق لاحتياجات عمليات و نشاطات المنشأة إلى وسائل التمويل و تهيئة مصادرها ، عامل هام في نجاح أعمال المنشأة، و أن النقص في وسائل التمويل ، والإدارة غير الكفؤة للموارد المالية، تمثل أسبابا جوهرية لإخفاق المنشأة.

7.5. خطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات ، و عندها تكون سيولة المصرف المعني غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية، وذلك إما عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة ، مما يؤثر في ربحته ، وفي الحالات القصوى، من الممكن أن يؤدي إلى عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملائمة المصرف المالية. وتترتب مخاطر السيولة عن:

توظيف الأموال في أصول ذات سيولة منخفضة جدا مثل : شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية طويلة الأجل، تقديم قروض طويلة الأجل . ..الخ.

8.5. خطر سعر الفائدة: من المؤكد أن سعر الفائدة له ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الكلى، حيث "يمكن تشبيه الأمر بمروحة سقف مكونه من 4 ريشات يمثل الاقتصاد الكلى المحرك، أما الريشات فهي: أسعار السلع الخدمات، أسعار الأوراق المالية، أسعر الصرف و أسعار الفائدة".

ويقصد بخطر سعر الفائدة احتمال تقلبه مستقبلا، فإذا تعاقد البنك مع الزبون على سعر فائدة معين على قرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، و ارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض، فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات يقل عائدها عن العائد السائد في السوق وبعبارة أخرى يتمثل هذا الخطر في عدم تقارب قاعدة البنك .

لكن يبطئ مما ينجم عنه خسارة على بعض القروض.

9.5. خطر سعر الصرف: إن مخاطر الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي و مخاطرة الصرف

الأجنبي مكون في مخاطر السوق، و بالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى يوجد أيضا مخاطرة عملة إضافية بالنسبة لكل المعاملات المصرفية أو السوقية المنجزة بعملات أجنبية.

6. العمليات على الأوراق المالية (الأسهم والسندات): بإمكان البنك أن يقوم بشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) لصالحه أو لفروعه أو لزبائنه وغيرها.

1.6. شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) لصالحه:

مثال: قام البنك الخارجي الجزائري بشراء 20 سهم بمبلغ 30000 دج للسهم الواحد لصالحه وقام بتسديدها بعد يوم من الشراء نقدا.

41		حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات المساهمة وسندات نشاط الحافظة	600000	600000
	341	دائنون مختلفون شراء سندات مساهمة		
341		دائنون مختلفون	600000	600000
	10	الصندوق تسديد قيمة سندات مساهمة		

2.6. شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) لحساب فروعه:

مثال: قام الفرع الرئيسي من البنك الخارجي الجزائري بشراء 10 أسهم بمبلغ 40000 دج للسهم الواحد لفرع أخر من نفس البنك وقام بتسديدها بعد يومين من الشراء نقدا.

377		الارتباط بين الفروع	400000	400000
	341	دائنون مختلفون شراء سندات مساهمة		
341		دائنون مختلفون	400000	400000
	10	الصندوق تسديد قيمة سندات مساهمة		

3.6. شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) لحساب العملاء :

مثال: قام البنك الخارجي الجزائري بشراء 15 سهم بمبلغ 20000 دج للسهم الواحد لأحد عملاء البنك مقابل عمولة قدرها 40000 دج وقام بتسديد قيمة السندات بعد يومين من الشراء نقدا.

22012		الحساب الجاري للعميل	340000	
	341	دائنون مختلفون		300000
	7029	عمولات		40000
		شراء سندات مساهمة		
341		دائنون مختلفون	300000	
	10	الصندوق		300000
		تسديد قيمة سندات مساهمة		

4.6. خصم الأوراق التجارية: تعتبر الأوراق التجارية (الكمبيالات وسندات لأمر) أدوات دين قصيرة الأجل تنشأ ما بين التجار وتعبر عن مديونية أو دائنية بين الطرفين تجسد قيمته في هذه الورقة ويحدد له تاريخ محدد للتسديد من طرف المسحوب عليه لحامل الورقة في تاريخ استحقاقها ، وفي الواقع العملي يمكن لحامل الورقة التجارية تحصيل قيمتها قبل تاريخ استحقاقها سواء عن طرق تظهيرها للغير أو خصمها لدى البنك ، في هذه الحالة الأخيرة يقوم البنك بشراء هذه الورقة من التاجر ويحل محله في الدائنية تجاه المسحوب علية ريثما يحين تاريخ استحقاقها، مع قيام البنك باقتطاع نسبة من مبلغ الورقة مقابل خصمها.

والقيد المحاسبي لعملية الخصم بالنسبة للبنك يكون كما يلي :

		...../../..		
22	221	حقوق تجارية		
	702	حسابات عادية للزبائن		
		ايرادات على العمليات مع الزبائن		

5.6. إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي: عندما يواجه البنك التجاري مشكلة في نقص السيولة أمامه مجموعة من السبل لتوفيرها، من بينها لجوؤه إلى البنك المركزي بهدف خصم الأوراق التجارية التي بحوزته والتي سبق وأن خصمها لزبائنه، وتسمى هذه العملية بإعادة الخصم والتي تعتبر شكل من أشكال القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك، للإشارة أن معدل الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي يتحدد حسب متطلبات السياسة النقدية، والتسجيل المحاسبي لهذه العملية بالنسبة للبنك التجاري يكون كما يلي :

		...../../..		
11000		البنك المركزي		
601		تكاليف على العمليات مع البنوك		
	13	اقتراضات		
		إعادة خصم الأوراق التجارية		

سلسلة تمارين خاصة بالأوراق التجارية والمالية

التمرين الأول:

في2016/04/01: قدم الزبونD للبنك ثلاث أوراق تجارية للخصم وكانت المعلومات الخاصة بالأوراق كما يلي:

- **الورقة الأولى:** قيمتها الحالية 300000 دج تاريخ الاستحقاق 31 /05 /2016، قيمة الآجيو 60000 دج، محررة الورقة من طرف الزبون E، تحصل الزبون D عن قيمتها نقدا.
- **الورقة الثانية:** قيمتها الإسمية 250000 دج تاريخ الاستحقاق 30 /06 /2016 ، قيمة الآجيو 15000 دج على كل شهر ينتظر فيه البنك قيمة الورقة، محررة الورقة من طرف الزبون G، تحصل الزبون D عن قيمتها نقدا.
- **الورقة الثالثة:** قيمتها الحالية 600000 دج تاريخ الاستحقاق 31 /07 /2016 ، قيمة الآجيو 20000 دج على كل شهر ينتظر فيه البنك قيمتها من حسابه الجاري ، وقدرت عمولة الرفض 250 دج سددت نقدا.

بتاريخ 31 /05 /2016: لم يتحصل البنك على قيمة الورقة الأولى بسبب رفض الزبون المحرر تقديم قيمتها فقام البنك بردها للزبون وسحب قيمة الورقة، تحصل الزبون D عن قيمتها عن طريق حسابه الجاري.

بتاريخ 30 /06 /2016: تحصل البنك على قيمة الورقة الثانية المخصومة من طرف الزبون المحرر وسحب قيمتها من حسابه الجاري

بتاريخ 01 /07 /2016: قدم البنك الورقة التجارية الثالثة للبنك المركزي لإعادة خصمها مقابل الآجيو الذي قدر بـ: 30000 دج

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية.

التمرين الثاني:

04/02: قام البنك الخارجي الجزائري بشراء 30 سهم بمبلغ 10000 دج للسهم الواحد لصالحه وقام بتسديدها بعد يوم من الشراء نقدا.

04/20: قام الفرع الرئيسي من البنك الخارجي الجزائري بشراء 40 أسهم بمبلغ 20000 دج للسهم الواحد لفرع أخر من نفس البنك وقام بتسديدها بعد يومين من الشراء عن طريق الحساب الجاري البريدي.

04/26:قام البنك الخارجي الجزائري بشراء 25 سهم بمبلغ 30000 دج للسهم الواحد لأحد عملاء البنك مقابل عمولة قدرها 40000 دج وقام بتسديد قيمة السندات بعد يومين من الشراء عن طريق حساب الجاري لبنك أخر.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية.

سلسلة تمارين خاصة بالاعتمادات المصرفية

التمرين الأول:

بتاريخ 2018/04/03: تقدم أحد مبعوثي مؤسسة الى البنك مقدما طلب فتح اعتماد مستندي بقيمة 4500000 دج من أجل استراد الات من خارج الوطن مقدما جميع الوثائق المطلوبة.

وبتاريخ 2018/4/05: قام البنك بتجميد مبلغ الضمان مع اقتطاع عمولة بنسبة 1% .

وبتاريخ 2018/04/10: تم تنفيذ الاعتماد المستندي علما أنه سوف يحول البنك 300000€ إلى البنك الخارجي سعر لصرف 1 € ـــــ 15 دج .

المطلوب : سجل كل القيود الضرورية

التمرين الثاني:

بتاريخ 2018/04/03: تقدم أحد مبعوثي مؤسسة الى البنك مقدما طلب فتح اعتماد مستندي بقيمة 6000000 دج من أجل تصدير منتوجات محلية للخارج مقدما جميع الوثائق المطلوبة، مع إقتطاع عمولة قدرها 20000 دج.

وبتاريخ 2018/4/05: قام البنك بتنفيذ الاعتماد المستندي سعر لصرف 1 € ـــ15 دج .

المطلوب : سجل كل القيود الضرورية

التمرين الثالث:

بتاريخ 2018/05/03: تقدم أحد مبعوثي مؤسسة الى البنك مقدما طلب فتح اعتماد مستندي بقيمة 9000000 دج من أجل استراد الات من خارج الوطن مقدما جميع الوثائق المطلوبة.

وبتاريخ 2018/5/05: قام البنك بتجميد مبلغ الضمان مع اقتطاع عمولة بنسبة 1% .

وبتاريخ 2018/05/10: تم تنفيذ الاعتماد المستندي علما أنه سوف يحول البنك 600000€ إلى البنك الخارجي سعر لصرف 1 € ـــــ 15 دج .

المطلوب : سجل كل القيود الضرورية

التمرين الرابع:

بتاريخ 2018/06/03: تقدم أحد مبعوثي مؤسسة الى البنك مقدما طلب فتح اعتماد مستندي بقيمة 3000000 دج من أجل تصدير منتوجات محلية للخارج مقدما جميع الوثائق المطلوبة، مع إقتطاع عمولة قدرها 30000 دج.

وبتاريخ 2018/6/05: قام البنك بتنفيذ الاعتماد المستندي سعر لصرف 1 € ـــ15 دج .

المطلوب : سجل كل القيود الضرورية

المحور الثامن: الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية في النظام المحاسبي البنكي الجزائري:

لقد حدد النظام 09-05 المؤرخ في: 2009/10/18 المرتبط بكيفية إعداد الكشوف المالية ونشرها (والذي ألغى بموجبه النظام 92-09 المؤرخ في 11/17/ 1992) مجموعة من الكشوف المالية الشاملة والتي تمثلت عموما في: الميزانية، خارج الميزانية ، حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وأخيرا الملاحق.

ولقد ألزم هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية بنشر كشوفها المالية خلال مدة 06 أشهر بعد غلق السنة المالية المعنية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ، كما ألزم النظام البنوك بتقديم نسخة أصلية للحسابات السنوية إلى اللجنة المصرفية على مستوى البنك المركزي التي يمكنها أن تلزم البنوك المعنية بالقيام بنشريات تصحيحية في حالة بيانات غير صحيحة أو وقوع سهو في المستندات المنشورة، و يمكن أن يطلب من البنك أو المؤسسة المالية نشر معلومات اضافية ، وتحقيقا لهدف الرقابة وحفاظا على مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة تخضع البنوك والمؤسسات المالية إلى رقابة محافظي حسابات اثنين على الأقل واللذين يمكنهما زيادة على التزاماتهم القانونية إعلام محافظ بنك الجزائر بالمخالفات المكتشفة وتقديم تقرير حول الرقابة التي قاموا بها في أجل 04 أشهر إبتداءا من تاريخ إقفال السنة المالية المنصرمة ، كما يقوم محافظو الحسابات بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة لمساهمي البنك حول أي شكل من أشكال التسهيلات الممنوحة لأي شخص و ترسل كذلك نسخة من هذا التقرير إلى محافظ بنك الجزائر.

1. الأطراف المهتمة بالقوائم المالية: يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك إلى المعلومات مناسبة

يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها المقارنة وذلك لكي تساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويحتاجون أيضا إلى المعلومات التي تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التي يزاولها البنك بصورة أفضل حتى ولو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية. ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاح دائما للجمهور. بناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الافصاحات بالقوائم المالية للبنك شاملة إلى درجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وعليه فإننا نستنتج أنه تتعدد أطراف المهتمين باستخدام القوائم المالية، والتي تشمل ما يلي :

1.1. المستثمرون والمقرضون: يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم المتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، وأنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع وتوزيع أرباح الأسهم، في حين يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

2.1. الموظفون والجهات الحكومية: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل. في حين نجد الجهات الحكومية تحتاج إلى المعلومات للقيام بدور الإشراف والرقابة على أكمل وجه وحساب الضرائب المستحقة عليها.

3.1. مراقبو الحسابات والإدارة: يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه عن مدى إظهار القوائم المالية للمنشأة لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها أعدت في ضوء مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، إذ يعد تقريره محل ثقة. في حين تكمن مصلحة الإدارة في تقييم الوضع المالي للبنك وربحيته وتطوره، وذلك من خلال استخراج القوائم المالية والبيانات من أجل التحليل والتقييم واتخاذ القرار وذلك بمجموعة من الطرق والأدوات والوسائل المتاحة لمراقبة وضع البنك الدائم التغير ومسايرته.

2. الإفصاح عن المعلومات: الإفصاح يعني إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبنك، تعتبر من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية لهذا اهتمت الجهات المعنية بأن تضع معايير المحاسبة مثل: كندا مصر، انجلترا....الخ. من الدول بتحقيق الحد الأدنى والضرورة من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع تطوير ذلك باستمرار ليتناسب مع التغيرات المعنية بأن تضع معايير المحاسبة مثل: كندا، مصر، انجلترا....الخ. من الدول

لتحقيق الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالضرورة مع تطوير ذلك باستمرار ليتناسب مع التغيرات البيئية.

3. **أهداف القوائم المالية:** تهدف القوائم المالية إلى عدة أهداف وهذا ما سوف نوجزه في بعض النقاط التالية:

- توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات التي تطرأ على مركز الشركة، إذ تكون مفيدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.
- تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكنها لا توفر دائما كافة المعلومات التي تمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو المحاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبتها يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

استنتاجا لما ورد نجد علينا أن نتعرف أكثر فأكثر على القوائم المالية، لذا ارتأينا أن نفصح عن كل عنصر في القائمة، وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقاط الموالية.

2. أنواع القوائم المالية: الوحدات الاقتصادية حسب المعايير الدولية تقوم بإصدار أربعة قوائم مالية هي: قائمة المركز المالي و خارج الميزانية، قائمة حساب النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، لتحليل وضعية المالية للبنوك.

لذا نود الإشارة إلى عرض هذه القوائم وشرحها، ويتم ذلك من منظور خصائص والمبادئ المحاسبية التي أرسلها مجلس المحاسبة المالية. وفقا لآخر دراسات صدرت في هذا الشأن، وأهمية هذه القوائم المالية ومن هم الأطراف المهتمة بها، وأخيرا مكونات القوائم المالية.

ا. قائمة الميزانية وخارج الميزانية: تنقسم ميزانية البنك إلى قسمين كأي ميزانية مؤسسة تجارية الأصول والخصوم، تظهر العناصر في هذه الميزانية متسلسلة حسب سيولتها فتظهر الأصول الأشد سيولة فالأقل سيولة في كل نهاية السنة، كما أن البنك يقوم بتجهيز ميزانية شهرية تحتوي على تفصيلات دقيقة للغاية لاستعمالها الداخلي والرقابة على البنوك التي يمارسها بنك الجزائر بموجب القانون المعمول به في أي دولة كانت.

1. **الأصول:** تمثل استخدامات ميزانية بنك هيمنة أساسية على الوحدات الاقتصادية الأخرى. يضم

أصول الميزانية أربعة أقسام، كل قسم يتكون من عناصر (أي حسابات بنكية)، في نفس الوقت نلاحظ قائمة استخدامات الميزانية تتكون من مراكز.

- **النقود السائلة:** يحتفظ كل بنك في خزينة بقدر من النقود السائلة لمقابلة الظروف اليومية التي تنشأ بين كميتي الإيداع والسحب، وهذا المقدار محدد من طرف البنك المركزي، ولكن قد تحتفظ عادة بنسبة أكبر من النسبة الإلزامية وذلك حسب أموال السوق وحسب طبيعة المودعين ولمواجهة الزيادة في السحب، وتعتبر النقود السائلة أقل الأصول ربحية، بل يمكن القول أن ربحيتها تساوي الصفر، تتكون النقود السائلة من النقدية الحاضرة والإيداعات لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى والعناصر النقدية تحت التحصيل.

- **حافظة الأوراق المالية والتجارية:** البنك له العديد من الأوراق المالية والتجارية التي تختلف فيما بينها من حيث درجة سيولتها (تحويلها إلى سيولة)، من حيث درجة استحقاقها وربحيتها ودرجة الضمان التي تتمتع بها، وهذا التباين الكبير في طبيعة الأوراق المالية التجارية يعطي لها مرونة كبيرة ويجعل منها مجالا مناسبا تستثمر فيه البنوك التجارية مواردها، بحيث تستطيع أن تختار ما يحقق لها من أرباحا وما تريده من سيولة. من أهم هذه الأوراق المالية والتجارية نذكر:

- **أذونات الخزينة:** هي سندات تصدرها الحكومة وتسمى أيضا أذونات حكومية ويكون إصدارها على مدار السنة، ذات آجال قصيرة حتى يسهل توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية المختلفة. والهدف من إصدارها تمويل العجز الموسمي للدولة.
- **الأوراق التجارية المخصومة:** يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك أمواله، تنشأ جراء البيع لأجل، إذ الأوراق التجارية تتمتع بدرجة سيولة عالية.
- **الأسهم والسندات:** يقوم البنك بشراء سندات الحكومية وسندات تصدرها بعض الشركات الأخرى التي تتمتع بقدر من الضمان، كما يستثمر جزءا من موارده في شراء أسهم بعض الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية في سبيل تحقيق الأرباح. ويميز هذا نوع من الاستثمار نوعا من المخاطر.

- **القروض والسلفيات:** هي الوظيفة الرئيسية للبنوك، إذ هي عملية منح أو تقديم أموال للغير مقابل سعر فائدة. كما يعتبر الأصل الذي تستثمر فيه البنوك بالجزء الأكبر من موارده ويعد أكثرهم ربحية وإن كان أقلهم سيولة، إذ سلفية البنوك تمنح لعدد قليل من عملاءها المعروفين، كما أن الصورة الغالبة للسلفيات هي المضمونة ويقدمها العميل على شكل أوراق تجارية، أو مالية، أو أصول عينية.

- **الأصول الثابتة:** تعتبر أصول عقيمة في حد ذاتها، إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه اليومية، كالأدوات والمعدات التي تستخدمها وهي أقل الأصول ربحية وسيولة، كما تخلق نفقات ثابتة

على البنك (الاهتلاك، الصيانة) بغض النظر نشاطه وعن الأرباح التي يحققها لهذا السبب لا تمول الأصول الثابتة إلا بواسطة الموارد الذاتية، هذه هي أهم صور الأصول التي يستخدم فيها البنك موارده، وهي تختلف فيما بينها من حيث سيولتها وربحيتها، وهناك علاقة عكسية بين ربحية الأصل وسيولته، لذلك فان البنك عليه أن يوزع موارده بين الأشكال المختلفة للأصول بطريقة يضمن بها تحقيق أعلى ربحية ممكنة وتوازن دائم في السيولة.

2. الخصوم : يبين جانب الخصوم مجموع التزامات البنك للغير، إذ تسجل العمليات التي تركز على أهمية الديون، أي المبالغ المحصل عليها سواء من المساهمين أو من العملاء (الودائع) أو المبالغ مقتطعة من نتائج محققة لعدة سنوات.

حسب مخطط الحسابات البنكية نجد أن جانب الخصوم مقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية متعلقة بعمليات مع الخزينة وبين بنوك أخرى وزبائن...الخ. ويمكن إيجازها في بعض النقاط الرئيسية:

- **رأس المال المدفوع والاحتياطي(رأس المال الممتلك):** يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمون في تكوين رأس المال. أما الاحتياطي فهو عبارة عن المبالغ المقتطعة من قبل البنك على مر السنين من أرباحه الصافية المحققة خلال هذه الفترة، وينقسم إلى قسمين:
  - **الاحتياطي القانوني:** يكون للمصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره بنك الجزائر لتوزيعه على المساهمين في حالة حل البنك.
  - **الاحتياطي الاختياري:** يقوم البنك بتكوينه اختياريا بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة عملائه فيه. إن غرض رأس المال الممتلك تغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وكذلك حقوق المودعين.
- **الودائع (عمليات على الزبائن):** تستمد البنوك الشطر الأعظم من مواردها مما يودعه الأفراد، فهي عبارة عن ديون مستحقة أصحابها على ذمة البنك وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علما أن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم لدى البنك فقط وإنما تنشأ أيضا نتيجة إقراض البنوك للأفراد، وهذا سيقابل تعهد من المقترض بالدفع في الزمان المحدد مستقبلا وهذا التعهد أو الوعد بالدفع المستقبلي ناشئ عن تعهد الأفراد المقترضين بالدفع(أي المقرض) يعد أصلا من أصول البنك يحصل بموجبه على ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض، فيما يعد وعد البنك بدفع مبلغ القرض للمقترض خصما من خصوم البنك أي استحقاق عليه، لهذا فإن البنوك التجارية تستطيع أن تخلق المزيد من الودائع نتيجة لما تزاوله من عمليات

الإقراض.

ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع الآتية:

- **الودائع تحت الطلب:** هي عبارة عن حساب جاري لدى البنك مستحق عند الطلب بواسطة الشيكات أو أوامر بالدفع(السحب والتحويل) لذلك فإن البنوك لا تدفع أسعار الفائدة على الودائع الجارية إلا بعض الحالات الاستثنائية كأن يكون مقدار الوديعة الجارية كبيرا جدا أو يكون بالعملة الصعبة، فهي مصدرا أساسيا لسيولة البنوك وأهميتها النسبية من إجمالي القروض، إذ تؤثر على التوسع أو الانكماش في منح القروض.
- **الودائع لأجل (ثابتة):** هي الودائع يلتزم البنك بموجبها بالدفع في وقت لاحق من إيداعها ويتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والبنك وتنقسم إلى:
  - ودائع ثابتة الأجل.
  - ودائع ثابتة بإخطار(إشعار).
- **ودائع التوفير:** تودع لدى البنك ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب وتفرض حدا أقصى لمبلغ الوديعة وتدفع فيها أسعار الفائدة محددة مسبقا لكن أهميتها متواضعة بالقياس إلى الودائع الأخرى.

- **الاقتراض من البنوك والبنك المركزي(عمليات مع البنوك والبنك المركزي):** يستمد البنك قدرا من موارده عن طريق الاقتراض من غيره من البنوك أو من البنك المركزي، عند حاجته لتمويل عملياته البنكية، ويمكن أن تتخذ هذه القروض صورة حسابات جارية أو لأجل، هذا وإن البنوك تفضل الاقتراض من بعضها قبل اللجوء إلى البنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة عن البنك المركزي. وعند عجز البنوك عن تلبية طلب الإقراض من بعضها فإنها تلجأ إلى البنك المركزي، إلا أنه لا يستجيب دائما لطلبها ولكن يراعى في ذلك الأحوال والأوضاع الاقتصادية السائدة فإنه يراقب النشاط المصرفي والائتماني للبنك.

شكل ميزانية البنك

أصول	N	N + 1	خصوم	N	N + 1
خزينة ،الصندوق الدفع ،البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية			البنك المركزي		
اصول مالية محررة المحتفظ بها للمتاجرة			ديون نحو المؤسسات المالية		
اصول مالية متاحة للبيع			التزامات نحو الزبائن		
قروض وديون على المؤسسات المالية			التزامات ممثلة بورقة مالية		
قروض وديون على الزبائن			الضرائب الجارية		
اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق			الضرائب الغير الجارية		
ضرائب جارية			خصوم أخرى		
الضرائب المؤجلة			حسابات التسوية		
اصول اخر			مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء		
حسابات التسوية			اعانات التجهيز ، اعانات اخرى للاستثمار		
المساهمات في الفروع ،المؤسسات المشتركة او الكيانات المشاركة			أموال لتغطية المخطار المصرفية العامة		
العقارات الموظفة			ديون تابعة		
الاصول الثابتة المادية			راس المال		
الاصول الثابتة الغير المادية			علاوات مرتبطة براس المال		
فارق التسوية			احتياطات		
			فارق التقييم		
			إعادة التقييم		
			ترحيل من جديد		
			النتيجة الصافية للسنة المالية		
مجموع الاصول			**مجموع الخصوم**		

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29 أكتوبر 2009 العدد 76 ص ص 27 – 29.

3. **قائمة خارج الميزانية:** قائمة خارج الميزانية هي مجموعة من الحسابات المرتبطة مباشرة بالميزانية المحاسبية والتي تسطر الالتزامات المستقبلية للبنك، خاصيتها المميزة أنها تعبر عن تدفقات النقدية، مما جعلها لا تسجل في الميزانية.

تعد قائمة خارج الميزانية في البنك وثيقة ذات أهمية من الدرجة الأولى لأن العمليات التي تقوم بها المؤسسات الائتمانية في الأسواق المشتقة تستدعي حسابات خارج الميزانية لتسيير مخاطرها كما وجد في بعض البنوك، وهذا راجع لتطور العمليات المصرفية، إذ أن المجموع النهائي لخارج الميزانية يفوق بكثير المجموع النهائي الخاص بالميزانية. تتكون هذه القائمة مما يأتي:

1.3. الالتزامات المقدمة: تتكون من:

- **الالتزامات بالتمويل لصالح المؤسسات المالية:** يتكون هذا العنصر من اتفاقيات إعادة التمويل، القبول أو الالتزام بالدفع، التأكيد بفتح قروض مستنديه للمؤسسات المالية.
- **الالتزامات بالتمويل لصالح الزبائن:** يتكون هذا العنصر من فتح القروض المقبولة، حدود تبديل أوراق الخزينة، الالتزامات على تسهيل إصدار الأوراق المالية لصالح الزبائن.
- **التزامات الضمان لأمر المؤسسات المالية:** يتكون هذا العنصر من الكفالات، الضمانات الاحتياطية والضمانات لأمر المؤسسات البنكية الأخرى. .
- **التزامات الضمان لأمر الزبائن:** يتكون هذا العنصر من الكافلات الضمانات لأمر الأطراف اقتصادية الأخرى غير المؤسسات المالية.
- **التزامات أخرى مقدمة:** يتكون هذا العنصر من الأوراق المالية والعملات المبعوثة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

2.3. **الالتزامات المتحصل عليها:** تتكون من:

- **التزامات التمويل المحصل عليها من المؤسسات المالية:** يقوم هذا العنصر بإحصاء جميع اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات الأخرى المحصل عليها من المؤسسات المالية.
- **التزامات الضمانات المحصل عليها من المؤسسات المالية:** يقوم هذا العنصر بإحصاء الكفالات والضمانات الاحتياطية والضمانات الأخرى المتحصل عليها من المؤسسات المالية.
- **التزامات أخرى محصل عليها:** يتكون هذا العنصر من الأوراق المالية والعملات المحصل عليها من طرف المؤسسات المالية والمصرفية.

ملاحظ من خلال ميزانية البنك أن لها تنظيما معاكسا مقارنة بميزانية المؤسسة، يتضح هذا

التشخيص بضعف عددي للأصل الثابت مقارنة بعمليات الخزينة العامة والزبائن، بالإضافة إلى المجموع الشكلي للأصول.

جدول التعهدات خارج الموازنة

البيان	N	N + 1
أ. التزامات ممنوحة		
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية		
التزامات التمويل لفائدة الزبائن		
التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية		
التزامات الضمان بأمر من الزبائن		
التزامات أخرى ممنوحة		
ب . التزامات محصل عليها		
▪ التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية		
▪ التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية		
▪ التزامات أخرى محصل عليها		

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29 أكتوبر 2009 العدد 76 ص ص 27 – 29.

II. قائمة حساب النتائج:

النظام رقم 92-08 يعرف حساب النتائج بأنه وثيقة تسجل فيها تدفقات الأعباء والنتائج الحاصلة خلال السنة المالية، فقد تم تجميع الأعباء والنتائج في ثلاث مجموعات رئيسية:

- الأعباء ونتائج الاستغلال المصرفية: وهي الناتجة عن الوساطة المالية أو تقديم الخدمات الخاصة بمؤسسات القرض.
- الأعباء والنتائج عادية: وهي تلك الناتجة عن النشاط العادي المكونة أساسا من الأعباء العامة للاستغلال(المصاريف العادية العامة).
- الأعباء والنتائج الغير العادية.

I. الأعباء(التكاليف): تمثل حساب الأعباء مجموع تكاليف الاستغلال خلال السنة للمؤسسات الخاضعة، فهي تحتل القسم السادس حسب المخطط للبنك وأيضا المخطط الوطني للمحاسبة. أضف إلى ذلك أن مصاريف الاستغلال المصرفي متعلقة بالنشاط المصرفي المحض بنود هذا

الصنف تشتمل على النفقات العامة وكذلك المخصصات والإهتلاكات والمؤونات، تدرج أيضا مخصصات الأموال للمخاطر المصرفية العامة، وتميز هذا الصنف حسب نوعية العمليات وحسبما يتعلق الأمر بالفوائد أو بالعمولات.

1.1. الفوائد والتكاليف المتماثلة: يحتوي هذا العنصر على الفوائد والأعباء بما فيها العمولات التي تأخذ شكل فوائد المحسوبة على أساس مدة الدين وحجمه، أو الالتزام المحصل عليه، إضافة إلى جميع الأعباء الناتجة عن البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي والديون ذات طابع الإعانات الخاصة. فهي تغطي أعباء الاستغلال البنكية. إذ هي خدمات مقدمة للآخرين، تتمثل الإعانات الخاصة فيما يلي:

- الفوائد على الحسابات القروض والقيم المعطاة في شكل إعانات وكذا التعويضات الناجمة عن استرجاع ما تناله من أوراق مالية ذات طابع التعويض أو الاسترجاع.
- الفوائد والإيداعات المتماثلة المحملة على البنك في إطار الإعانات المقدمة على شكل أوراق مالية.
- الفوائد على ديون في شكل سندات.

2.1. أعباء عمليات متعلقة بالإيجار: تتمثل هذه الأعباء في عمليات قرض الإيجار العادية والعمليات المتشابهة، إذ يقوم بالمهام التالية:

- أعباء عمليات قرض الإيجار والمتشابهة: بتغطية الأعباء الناجمة عن قروض الإيجار والكراء ذو امتياز الشراء، وكذلك مخصصات الاهتلاكات والاستثمارات المتنازل عليها بأقل من قيمتها الحقيقية.
- أعباء عمليات الإيجار العادية: هي ناجمة عن العقارات المكتسبة عن طريق الكراء، إذ لا يستعمله إلا المؤسسات المالية والمصرفية التي تقدم قروض الإيجار عند قيامها بعمليات كراء عادية.

2.1. أعباء الاستغلال البنكية الأخرى والعامة: تتكون أعباء الاستغلال العامة من جهة وخدمات ومصاريف المستخدمين وضرائب ورسوم ومصاريف مختلفة، إذ نجد في نفس الوقت أعباء استغلال المصرفية أخرى لا تنتمي إلى المراكز سابقة الذكر.

4.1. **مخصصات المؤونات والاهتلاكات والخسائر: يغطي** هذا العنصر حسابين هما:

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: تغطي نقص في القيم المادية (الأراضي، المباني...) والمعنوية

(مصاريف البحث العلمي، المحلات التجارية....).

- مخصصات المؤونات والخسائر: تعود على الحقوق الغير المسترجعة، مثل: الحقوق المشكوك فيها، تدني قيمة محفظة الأوراق، الأخطار والأعباء، القانونية، الخسائر على الحقوق غير المسترجعة والمخصصات الأموال للأخطار البنكية العامة.

5.1. **الأعباء الاستثنائية:** تتمثل في الأعباء الخاصة أو الناجمة عن النشاط غير العادي للبنك خلال الدورة وعن تغيير طرق العمل.

6.1. **الضريبة على الأرباح والنتيجة الصافية:** تتمثل فيما يلي:

- الضريبة على الأرباح: تحتوي الضريبة على الأرباح على مجموع الأرباح الخاضعة للضريبة.
- النتيجة الصافية: تحتوي على النتيجة النشاط بعد فرض الضريبة أي فائض النتائج.

II. النتائج (الإيرادات):

تتمثل حساب الإيرادات مجموع الإيرادات المتحققة خلال السنة من المؤسسات الخاضعة إذ تصنف في القسم السابع حسب المخطط المحاسبي للبنوك بالإضافة إلى إيرادات الاستغلال المصرفي المتعلقة بالنشاط المصرفي المحض، بنود هذا الصنف تشتمل على استرجاع المؤونات والإيرادات الاستثنائية، إذ يسجل في هذا الصنف استرجاع الأموال للمخاطرة المصرفية العامة، كما يسجل بالنسبة للمصاريف، تتميز إيرادات الاستغلال المصرفي حسب نوع العمليات وحسب الأمر المتعلق بالفوائد أو العمولات. تصنف حسابات الإيرادات حسب المخطط المحاسبي للبنوك كما يلي:

1.2. **إيرادات الاستغلال البنك:** يتكون هذا العنصر من فوائد وإيرادات وعمليات قرض الإيجار والأوراق المالية ذات العوائد المتغيرة و العمولات ..الخ. إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن العمولات ذات شكل الفوائد المحسوبة على أساس مبلغ الحقوق ومدة الالتزامات المقدمة.

- يغطي إيرادات عمليات قرض الإيجار والعمليات المشابهة ذوات امتياز الشراء والتنازلات المقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية.
- يتكون من أرباح والعوائد الناتجة عن الأسهم والأوراق المالية ذات عائد غير ثابت، المشاركة، أسهم نشاط المحفظة والحقوق في المؤسسات المرتبطة بها.
- يغطي أيضا نتائج الاستغلال البنكية المفوترة تحت شكل عمولات، بما فيها عمولات خصم الأوراق والخدمات المقدمة للآخرين.

2.2. **إيرادات أخرى (مختلفة):** يتكون هذا العنصر من النتائج المحصل عليها من النشاطات غير

البنكية كخدمات الإعلام الآلي والإشهار.

2.2. **استرجاع المؤونات واسترداد الحقوق المستهلكة:** يسجل في هذا العنصر من الفائض من المؤونات واسترجاع قيمة من مخصصات المؤونات المتبقية ويتضمن كذلك استرجاع أموال المخاطر البنكية.

4.2. **إيرادات الاستثنائية:** يسجل في هذا العنصر النتائج المحصل عليها بطريقة غير عادية وليست مرتبطة بالنشاط العادي للبنك.

5.2. **خسائر النشاط:** يسجل في هذا العنصر نتيجة خسائر النشاط أي فائض الأعباء على حساب النتيجة.

مقارنة بجدول حسابات النتائج المؤسسة نلاحظ أن البنك يضارعه في حساب النتائج. إضافة إلى ذلك فأنه يتضح أن التشخيص لقائمة حساب النتائج مماثلة من حيث الأرصدة الوسيطية للتسيير للمؤسسات الأخرى سواء مالية أو تجارية أو صناعية

قائمة حساب النتائج

	N	N + 1
. فوائد و نواتج مماثلة		
فوائد و أعباء مماثلة-		
-عمولات (نواتج)		
-عمولات (أعباء)		
- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة		
- أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		
. نواتج النشاطات الأخر		
. أعباء النشاطات الأخرى		
الناتج البنكي الصافي		
. أعباء استغلال عامة		
- مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية		
الناتج الإجمالي للاستغلال		
. مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد		
. استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		

ناتج الاستغلال		
. أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
. العناصر غير العادية (نواتج)		
العناصر غير عادية (أعباء) -		
ناتج قبل الضريبة		
- ضرائب على النتائج و ما يماثلها		
الناتج الصافي للسنة المالية		

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29 أكتوبر 2009 العدد 76 ص ص 27 – 29.

III.الملحـق: الملحق ليس بوثيقة محاسبية كالميزانية بل قائمة معلومات على كل مؤسسة تحضيرها لتكميل وشرح الوثائق المحاسبية.

يعرف الملحق كذلك على أنه: " عبارة عن قائمة تحتوي الشروحات الضرورية لفهم أفضل للوثائق المالية ويكمل الاحتياج أو يقدم بشكل آخر المعلومات التي يحتويها "

الملحق يمكن اعتباره قائمة للمعلومات للقوائم المحاسبية وتقديم معلومات أكثر تفصيلا حول محتوى القوائم المالية. فالتقارير المالية تختلف عن القوائم كونها تشمل العديد من الأشكال مثل: كخطاب رئيس مجلس الإدارة، محافظو الحسابات،...الخ، الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم، وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي أو المستقبلين وكذلك اثر نشاط البنك على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع مثل: تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيرها.

استجلاء لما سبق نضيف إلى معلوماتنا أنه توجد معلومات أخرى بخلاف المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مثل المعلومات التي تنشر عن الشركات بالإصدارات المتخصصة والتنبؤات الخاصة بمحللي القوائم المالية بالنسبة للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم وكذلك المعلومات عن أسعار الفائدة وغيرها.

وبناء على ذلك كان لزاما على كل مؤسسة تحضير هذا الملحق وتقديمه آخر الدورة المالية لتجنب المغالطات مع مراقبي الحسابات وتسهيل قراءة تلك القوائم والوثائق المحاسبية والمالية المنشورة، والمعلومات مرتبطة بتطبيق واحترام القواعد والمبادئ المحاسبية، مثلا طرق تقييم المخزونات طرق الاهتلاكات، عمليات قروض الإيجار....الخ.

بالإضافة إلى ذلك فإن التقارير المالية التي تعدها البنوك تعتبر الوسيلة الرئيسية التي تقدم بها تلك البنوك وضعها المالي وأداءها للأطراف الخارجية المعنية، فمن وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي فإنه: "يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية رشيدة".

3. قائمة التدفقات النقدية:

طرأت في السنوات الأخيرة تحولات في تفضيلات مستخدمي القوائم المالية من الاعتماد على المعلومات القائمة على أساس الاستحقاق فقط وإلى المعلومات المعتمدة على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية.

1. **أهداف قائمة التدفقات النقدية:** يتمثل الهدف الأساسي في تزويد المعلومات عن المقبوضان والمدفوعات النقدية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. أما الهدف الثانوي يتمثل في تزويد المعلومات على أساس نقدي بالنسبة للنشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية للمنشأة.

إضافة إلى القوائم المالية الأخرى حسب رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكي فإن المعلومات التي توفرها هذه القائمة سوف تساعد المستثمرين سواء كانوا مساهمين أو مقرضين كما يلي:

- قدرة المنشأة على توليد صافي التدفقات موجبة في المستقبل.
- قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ودفع حصص أرباح الأسهم، وحاجاتها للتمويل الخارجي.
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المتعلقة بهذا الدخل.
- آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة.

رغم تحليل أهداف هذه القائمة إلا أن هناك معارضين، لذا وجب على مجلس معايير المحاسبة الأمريكي أن يأخذ بعين الاعتبار عددا من الآراء والاقتراحات بهذا الخصوص وهي:

- اليسر المالي للبنوك يعتمد بشكل أكبر على المحافظة على فرق مناسب بين تكلفة الأموال المودعة والفائدة التي يستلمها من العملاء المقترضين. بدلا من التركيز في التدفقات النقدية.
- تحليل حساسية سعر الفائدة وجداول الاستحقاق هي أكثر فائدة من قائمة التدفقات النقدية.

يجب على قائمة التدفقات النقدية للبنوك يجب أن تكون مقتصرة على الأصول المولدة للإيراد بدلا من النقدية.

رغم كل هذه الملاحظات إلا أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي لا يعتقد بأنها أكثر فائدة أو بديل مقبول لعدم تطبيق قائمة التدفقات النقدية على البنوك والمؤسسات المالية.

2. **أهمية قائمة التدفقات النقدية:** تؤكد بعض الدراسات أنه يوجد اختلاف في قائمة حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية، وذلك يكمن فيما يلي:

- دراسة Veniris et Chariatou سنة 1990م أوضحت أن صافي التدفق النقدي من التشغيل لا يماثل أساليب قياس الأداء الأخرى مثل صافي الدخل من التشغيل ورأس المال العامل التشغيلي. بحيث وضحت هذه الدراسة من خلال تحليل 60 شركة تعرضت للإفلاس، كما أظهرت أن صافي التدفق النقدي من التشغيل أفرز مشاكل للسيولة وعدم القدرة على الوفاء بالديون قبل الإفلاس بعدة سنوات. كما أن رأس مال العامل التشغيلي وصافي الدخل ينجم عنه علاقة إيجابية قبل الإفلاس، وهذا يدل إن الشركة كانت مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها.
- دراسة Hung سنة 1995م أوضحت أهمية التدفقات النقدية، من حيث سهولة الفهم ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بقدرة المنشأة والتعبير على وجود القدرة على السداد، والتوزيعات والمساعدة في تقييم السيولة والقدرة على الوفاء بالديون والإمداد بالمعلومات عن جودة أرباح المنشأة وتدعيم القوائم المالية الأخرى....الخ.
- دراسة Dechow سنة 1994م اختبرت القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية لكل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية، أظهرت النتائج أن التدفقات النقدية تكون أفضل في الأجل القصير.

من هنا نستنتج أن قائمة التدفقات النقدية هي المكملة لقائمة حساب النتائج بما يحتويه من معلومات مختلفة وهي أقل عرضة لتعريف الأداء مقارنة بقائمة حساب النتائج، والإفصاح عن المعلومات لقائمة التدفقات النقدية التي تستخدم للدلالة على وجود مؤشرات الأرباح من ناحية، وفي نفس الوقت يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة معلومات المنشأة.

3. شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية: تتكون هذه القائمة من مجموع الزيادة والنقص الذي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وسداد ديون واقتراض، وهذا يدل على أن قائمة التدفقات النقدية تبوب المتحصلات والمدفوعات النقدية وفقا لكل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

حسب المعيار المحاسبي رقم07 الصادر من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية، يحدد محتوى قائمة التدفقات النقدية المبينة بالتدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التالية:

1.3. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيل:** تعتبر هذا النوع من أهم مؤشرات التدفقات النقدية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فإذا كانت العمليات المحورية للبنك منتج صافي النقدية أو

مستخدم صافي النقدية، هذا يعني أن الأنشطة التشغيل لها دورين في البنك:

- **دور منتج للنقدية:** أي موفر صافي النقدية معناه أن النقد الإضافي سيكون متاحا للاستثمار في المنشأة أو لسداد توزيعات أرباح الأسهم أو حتى زيادة الاحتياطات النقدية للمنشأة.
- **دور مستخدم النقدية**: أي أن المنشأة تستخدم أكثر مما توفر النقدية، وهذا يدل على توفير النقدية عن طريق تصفية بعرض استثماراتها أو السعي للحصول على تمويل خارجي إضافي أو احتياطات النقدية للمنشأة.

2.3. التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: تعتبر مؤشرا لاحتمالات النمو أو الانكماش مستقبلا. وهذا يعني أنه يوجد صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار إما سالب أو موجب، وهذا يعتمد على شراء بيع الأصول الثابتة.

3.3. التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: تعتبر استخدام هذا النوع كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال القروض والأسهم والسندات، وتوزيع أرباح على المساهمين.

بناء على ما تقدم نستنتج أن البنوك تجد مشكلات في إعداد قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار الدولي الذي يعالج تغير في الودائع كنشاط تشغيلي، وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

- تبويب الودائع والقروض كنشاط تشغيلي.
- تبويب الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ.
- تبويب الفوائد المدفوعة مقابل قرض السندات أو القرض طويل الأجل التي يحصل عليها البنك. هل تبوب ضمن أنشطة التشغيل أم تدخل ضمن أنشطة التمويل مثلها مثل القروض طويلة الأجل.

شكل قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

الرقم	البيان	N	N-1
1	ناتج قبل الضريبة		
2	+ /- مخصصات صافية للإهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية		
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى.		
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى.		
5	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار.		
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل.		
7	+/- حركات أخرى.		
8	= اجمالي العناصر / غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى. (العناصر من 2 إلى 7)		
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.		
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن.		
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.		
12	الضرائب المدفوعة.		
13	= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (العناصر من 9 إلى 12)		
14	اجمالي التدفقات الصافية للأصول الناتجة عن النشاط العملياتي (العناصر من 8 إلى 13)		
15	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات .بالعقارات الموظفة.		
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة.		
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية.		
18	اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (العناصر من 15 إلى 17)		
19	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين.		
20	+/- اجمالي التدفقات الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل.		

21	اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة لعمليات التمويل (العناصر من 19 إلى 20)		
22	تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعدلاتها.		
23	ارتفاع / انخفاض صافي أموال الخزينة و معدلاتها		
24	أموال الخزينة ومعدلاتها عند الافتتاح.		
25	صندوق – بنك مركزي – ح ج ب .		
26	حسابات وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسة المالية.		
27	أموال الخزينة ومعدلاتها عند الاقفال.		
28	صافي تغير أموال الخزينة.		

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29 أكتوبر 2009 العدد 76 ص ص 27 – 29.

سلسلة تمارين خاصة بالقوائم المالية

التمرين الأول:

الأعباء	المبالغ	الإيرادات	المبالغ
الفوائد والأعباء المشابهة:	50000	الفوائد والمنتجات المشابهة:	120000
ح/ 6019 عمولات:	30000	ح/ 7029 عمولات:	60000
خسائر صافية على الأصول المتوفرة للبيع:	80000	أرباح صافية على الأصول المالية المحصلة:	150000
أعباء من الأنشطة الأخرى:	40000	منتجات من الأنشطة الأخرى:	100000
أعباء عامة للاستغلال:	20000	إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون المهتلكة:	80000
مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات:	50000	أرباح صافية على الأصول الأخرى:	130000
مخصصات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون غير المحصلة:	60000		
الضرائب على النتائج :	%20		

المطلوب: إعداد جدول حسابات النتائج

التمرين الثاني:

الأعباء		الإيرادات	
الفوائد والأعباء المشابهة:	60000	الفوائد والمنتجات المشابهة:	140000
ح/ 6019 عمولات:	20000	ح/ 7029 عمولات:	80000
خسائر صافية على الأصول المتوفرة للبيع:	50000	أرباح صافية على الأصول المالية المحصلة:	130000
أعباء من الأنشطة الأخرى:	70000	منتجات من الأنشطة الأخرى:	110000
أعباء عامة للاستغلال:	30000	إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون المهتلكة:	90000
مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات:	40000	أرباح صافية على الأصول الأخرى:	100000
مخصصات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون غير المحصلة:	70000		
الضرائب على النتائج :	%20		

المطلوب: إعداد جدول حسابات النتائج

تمارين مع الحلول في المحاسبة البنكية

التمرين الأول:

بتاريخ **2018/05/06** قام أحد الزبائن باكتتاب **50** سند صندوق من بنك BDL بمبلغ قدره: **30000** دج للسند الواحد يتم التسديد من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، منها **30%** من سندات الصندوق لمدة **6** أشهر بفوائد مسبقة بمعدل **06%** سنويا، وبتاريخ الاستحقاق يتم تحويل القيمة الإسمية لهذه السندات إلى حسابه في فرع أخر من نفس البنك، أم باقي سندات الصندوق لمدة **3** أشهر بفوائد مؤجلة بمعدل **08%** سنويا، وبتاريخ الاستحقاق يتم تحويل قيمة سندات الصندوق إلى حسابه الجاري في بنك BADR . عمولة التحويل **200** دج، سددت نقدا.

المطلوب: سجل قيود الإكتتاب والاستحقاق. نسبة الرسم على القيمة المضافة 19 %.

الحل

		2018/05/06		
22012		الحساب الجاري	439065	
603		تكاليف عن عمليات على السندات	13500	
	2250	أذونات الصندوق		450000
	341	دائنون مختلفون TVA		2565
		قيد الإكتتاب		

		2016/05/31		
2250		أذونات الصندوق	450000	
	377	ارتباط بين الفروع		450000
		قيد الاستحقاق		
		2016/03/02		
22012		الحساب الجاري	1050000	
	2250	أذونات الصندوق		1050000
		قيد الإكتتاب		
		2016/08/31		
2250		أذونات الصندوق	1050000	
603		تكاليف عن عمليات على السندات	21000	
10		الصندوق	200	
	325	غرفة المقاصة		1067010
	7029	عمولات		200
	341	دائنون مختلفون TVA		3990
		قيد الاستحقاق		

التمرين الثاني: أجب بصحيح أو خطأ مع التبرير

1. الفرق بين البنوك والمؤسسات المالية إن البنوك وسيط مالي والمؤسسات المالية نشاطها محدود مثل البريد
2. يسترشد الاقتصاديون في الحكم على درجة نمو النظام المصرفي انطلاقا من الديانة والعادات ولتقاليد
3. ما يميز نظام مصرفي عن أخر هو مدى تطور الاقتصاد في تلك البلد.
4. البنوك المتخصصة هي بنوك أجنبية متطورة تنشط في دول أخرى.

التمرين الثالث: **(02 نقاط)** بتاريخ 2014/01/02 قدم البنك للعميل B قرض بقيمة 800000دج، بمعدل فائدة 06 % سنويا، وتم الاتفاق على تسديد القرض عن طريق 5 أقساط سنوية، مع العلم أن القرض وضع في الحساب الجاري للزبون، ومن بين الشروط كذلك ضمن الزبون C في الزبون B بأنه إذا لم يستطيع هذا الأخير تسديد القرض فيتم تسديده من طرف الزبون C.

المطلوب: 1 . حساب قيمة القسط الثابت.

2. تسجيل قيد منح القرض للزبون.
3. تسجيل قيد تحويل القرض للزبون الضامن.
4. تسجيل قيد تسديد القسط الأول.

الحل:

1. قيمة القسط الثابت 94959,14 دج
2. قيد منح القرض للزبون.

20		قروض للزبائن	800000	
	22012	الحساب الجاري للزبون خالد		800000
		قيد منح القرض للزبون		

3. قيد تحويل القرض للزبون الضامن.

340		مدينون مختلفون	800000	
	20	قروض للزبائن		800000
		تحويل القرض للزبون الضامن		

4. قيد تسديد القسط الأول والثاني من طرف الزبون الضامن سليم.

10		الصندوق	94959,14	
	340	مدينون مختلفون		70959,14
	7020	فوائد عن اعتمادات ممنوحة للزبائن		24000
		تسديد القسط الأول		

<u>التمرين الرابع:</u>

<u>بتاريخ 01 /02 /2018</u>: قدم الزبون A للبنك ورقة تجارية للتحصيل قيمتها الإسمية 500000 دج تاريخ الاستحقاق 03 /02 /2018، محررة من طرف الزبون B.

<u>بتاريخ 03 /02 /2018:</u> تحصل الزبون A على قيمة الورقة اعن طريق حسابه الجاري من البنك بعد موافقة الزبون B علما أنه سدد قيمة الورقة عن طريق خصم ورقة تجارية أخرى تستحق بعد شهر وقيمتها الحالية تساوي القيمة الاسمية لهذه الورقة والاجيو 30000 دج ، عمولة التحصيل 500 دج.

<u>بتاريخ 15 /02 /2018:</u> قدم البنك الورقة التجارية التي تم خصمها من الزبون B للبنك المركزي لإعادة خصمها مقابل الآجيو الذي قدر بـ: 20000 دج

<u>المطلوب:</u> سجل كل القيود الضرورية في يومية بنك .

<u>حل التمرين الرابع:</u>

		2018/ 02/ 01		
3201		قسائم التحصيل	500000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		500000
		2018/02/03		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	530000	
	3201	قسائم التحصيل		500000
	7029	عمولة الاجيو		30000
		تسديدات الزبون B		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	500000	
	22012	الحساب الجاري للزبون A		95000
	7029	عمولات		500
		تحصيل قيمة الورقة		
		2016/ 02/ 05		
110		البنك المركزي	510000	
6019		عمولة	20000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		530000
		خصم الورقة		

التمرين الخامس: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك التنمية المحلية BDL خلال سنة 2016 كما يلي:

02/03: للبنك أموال فائضة في الصندوق قدرها 300000 دج أودع منها 40% في حساب البريد والمواصلات والباقي في البنك المركزي.

02/10: قدم العميل منير لبنك التنمية المحلية BDL شيك بقيمة 54000 دج لتحصيله نيابة عن العميل سليم المتواجد حسابه في بنك BADR وبعد إرسال هذا الشيك إلى غرفة المقاصة وبعد مراجعته من طرف بنك BADR تم قبول الشيك، عمولة القبول 200 دج.

03/04: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون خالد بقيمة 70000 دج منها 35 % سددت نقدا والباقي تم تحويله من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 3 أشهر بمعدل فائدة 06 % حيث يتم سحب الفائدة نقدا، والباقي يحول لحسابه الجاري.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية في يومية بنك التنمية المحلية BDL

الحل:

		02/03		
		البريد والمواصلات	120000	
110		البنك المركزي	180000	
	10	الصندوق		300000
		02/10		
3202		شيكات للتحصيل	54000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		54000
325		غرفة المقاصة	54000	
	3202	شيكات للتحصيل		54000
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	54000	
	22012	الحساب الجاري للزبون		53800
	7029	عمولة		200
		03/04		
10		الصندوق	24500	
22012		الحساب الجاري للزبون خالد	45500	
	224	حسابات دائنة لأجل		70000
6022		فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	1050	
	224	حسابات دائنة لأجل		1050
224		حسابات دائنة لأجل	71050	
	10	الصندوق		1050
	22012	الحساب الجاري للزبون خالد		70000

التمرين السادس: إليك المعطيات التالية الخاصة ببنك:

- أعباء من الأنشطة الأخرى:20000
- الفوائد والأعباء المشابهة: 80000
- ح/ 7029 عمولات: 100000
- إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون المهتلكة: 50000
- خسائر صافية على الأصول الأخرى: 40000
- مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات: 30000
- الفوائد والمنتجات المشابهة: 200000

- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون غير المحصلة: 20000
- منتجات من الأنشطة الأخرى: 60000
- أعباء عامة للاستغلال: 65000
- أرباح صافية على الأصول المتوفرة للبيع: 70000
- الضرائب على النتائج:20%

المطلوب: إعداد جدول حسابات النتائج للبنك

الحل:

اسم الحساب	المبلغ
- الفوائد والمنتجات المشابهة:	200000
- الفوائد والأعباء المشابهة:	-80000
- حـ/ 7029 عمولات:	100000
-أرباح صافية على الأصول المتوفرة للبيع:	70000
- منتجات من الأنشطة الأخرى:	60000
- أعباء من الأنشطة الأخرى:	-20000
الناتج الصافي البنكي	**330000**
- أعباء عامة للاستغلال:	-65000
- مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات:	-30000
النتيجة الخام للاستغلال	**235000**
- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون غير المحصلة:	-20000
- إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون المهتلكة:	50000
نتيجة الاستغلال	**265000**
- خسائر صافية على الأصول الأخرى:	-40000
النتيجة قبل الضريبة	**225000**
-الضريبة على الارباح	-45000
النتيجة الصافية	**180000**

التمرين السابع: بتاريخ 2016/01/02 قدم البنك للعميل سالم قرض يسدد بواسطة **6** دفعات ثابتة قيمة الدفعة: **97341,93** دج بمعدل فائدة مركبة **08%** سنويا، مع العلم أن القرض وضع في الحساب الجاري للزبون، ومن بين الشروط كذلك ضمن الزبون خالد في الزبون سالم بأنه إذا لم يستطيع هذا الأخير تسديد القرض فيتم تسديده من طرف الزبون خالد.

المطلوب: 1..حساب قيمة القرض.

2. تسجيل قيد منح القرض للزبون.

3. إذا علمت أن الزبون سالم وبتاريخ 2016/01/10 سحب 80 % من القرض نقدا. - سجل قيد السحب.

4. نفترض أن الزبون سالم لم يستطيع التسديد بتاريخ الاستحقاق. - سجل قيد تحويل القرض للزبون الضامن.

5. تسجيل قيد تسديد القسط الأول والثاني من طرف الزبون الضامن.

الحل

1. قيمة القرض 450000 دج
2. قيد منح القرض للزبون.

20		قروض للزبائن	450000	
	22012	الحساب الجاري للزبون سالم		450000
		قيد منح القرض للزبون		

3. سجل قيد السحب.

22012		الحساب الجاري للزبون خالد	360000	
	10	الصندوق		360000
		عملية السحب نقدا		

4. قيد تحويل القرض للزبون الضامن.

340		مدينون مختلفون	450000	
	20	قروض للزبائن		450000
		تحويل القرض للزبون الضامن		

5. قيد تسديد القسط الأول والثاني من طرف الزبون الضامن سليم.

10		الصندوق	97341,93	
	340	مدينون مختلفون		61341,93
	7020	فوائد عن اعتمادات ممنوحة للزبائن		36000
		تسديد القسط الأول		

10		الصندوق	97341,93	
	340	مدينون مختلفون		66249,29
	7020	فوائد عن اعتمادات ممنوحة للزبائن		31092,64
		تسديد القسط الثاني		

التمرين الثامن: إليك بعض العمليات التي قام بها البنك خلال سنة 2016:

بتاريخ 2016/01/03: قدم الزبون A للبنك ورقتين تجاريتين للتحصيل وكانت المعلومات الخاصة بالأوراق كما يلي:

- **الورقة الأولى:** قيمتها الإسمية 300000 دج تاريخ الاستحقاق 03 /03 /2016، محررة من طرف الزبون B.
- **الورقة الثانية:** قيمتها الحالية 200000 دج تاريخ الاستحقاق 04/01 /2016 ، قيمة الآجيو 50000 دج، محررة من طرف الزبون C.

بتاريخ 03 /03 /2016: لم يتحصل الزبون A على قيمة الورقة الأولى من البنك بسبب رفض الزبون B تقديم قيمتها، تقدر عمولة الرفض 03% من القيمة الإسمية للورقة حيث سحبت من حسابه الجاري.

بتاريخ 01/04 /2016: تحصل الزبون A على قيمة الورقة الثانية في حسابه الجاري من البنك، بعد موافقة الزبون C الذي سددها نقدا، عمولة التحصيل 02% من القيمة الإسمية للورقة.

بتاريخ 02 /05 /2016: قدم الزبون D للبنك ورقتين تجاريتين من أجل الخصم وكانت المعلومات الخاصة بالأوراق كما يلي:

- **الورقة الأولى:** قيمتها الحالية 320000 دج تاريخ الاستحقاق 30 /06 /2016، قيمة الآجيو 60000 دج، محررة الورقة من طرف الزبون E، تحصل الزبون D عن قيمتها نقدا.
- **الورقة الثانية:** قيمتها الإسمية 340000 دج تاريخ الاستحقاق 01 /08 /2016 ، قيمة الآجيو 10000 دج على كل شهر ينتظر فيه البنك قيمة الورقة، محررة الورقة من طرف الزبون G، تحصل الزبون D عن قيمتها في حسابه الجاري.

بتاريخ 30 /06 /2016: تحصل البنك على قيمة الورقة الأولى المخصومة من طرف الزبون المحرر وسحب قيمتها من حسابه الجاري

بتاريخ 01 /07 /2016: قدم البنك الورقة التجارية الثانية للبنك المركزي لإعادة خصمها مقابل الآجيو الذي قدر بـ: 50000 دج

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية.

الحل :

		2016/01/03		
3203		اوراق تجارية للتحصيل	550000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		550000
		تقديم ورقتين للتحصيل من الزبون A		
		2016/ 03/ 03		
22012		الحساب الجاري للزبونB	9000	
	7029	عمولات		9000
		تسديد العمولة من الزبون B		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	300000	
	3203	اوراق تجارية للتحصيل		300000
		رد الأوراق لأصحابها الزبون A		
		2016/04/01		
10		الصندوق	250000	
	3203	اوراق تجارية للتحصيل		250000
		تسديدات الزبون C		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	250000	
	22012	الحساب الجاري للزبون A		245000
	7029	عمولات		5000
		تحصيل قيمة الورقة		
		2016/ 05/ 02		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	720000	
	10	الصندوق		320000
	22012	الحساب الجاري للزبون D		310000
	7029	عمولة الآجيو		90000
		خصم الورقة الأولى والثانية		
		2016/ 06/ 30		
22012		الحساب الجاري للزبون E	380000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		380000
		تحصيل الورقة الأولى		

		2016/ 07/ 01		
110		البنك المركزي	290000	
6019		عمولات الآجيو	50000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		340000
		إعادة خصم الورقة الثانية		

التمرين التاسع: قام زبون بفتح حساب للتوفير في بنك BDL بتاريخ 2016/01/17 وكان مبلغ الإيداع الأول 150000دج نقدا.

في 2016/02/19 : حول الزبون 40 % من الرصيد من حساب التوفير إلى حسابه الجاري.

في 2016/04/18: سحب الزبون نقدا 75 % من فوائد الثلاثي الأول من حساب التوفير.

في 2016/05/20: سحب الزبون نقدا 25 % من فوائد الثلاثي الأول من حساب التوفير.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية إلى غاية تاريخ 2016/06/30 مع العلم أن البنك يحسب الفوائد كل نهاية ثلاثي بمعدل فائدة 03% سنويا.

الحل:

		2016/01/17		
10		الصندوق	150000	
	223	حسابات التوفير		150000
		2016/02/19		
223		حسابات التوفير	60000	
	22012	الحساب الجاري		60000
		2016/03/31		
6022		فوائد ممنوحة عن عمليات بين الزبائن	600	
	223	حسابات التوفير		600
		2016/04/18		
223		حسابات التوفير	450	
	10	الصندوق		450
		2016/05/20		
223		حسابات التوفير	150	
	10	الصندوق		150
		2016/06/30		
6022		فوائد ممنوحة عن عمليات بين الزبائن	676,875	
	223	حسابات التوفير		676,875

التمرين العاشر: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك التنمية المحلية BDL خلال سنة 2016 كما يلي:

02/03: للبنك أموال فائضة في الصندوق قدرها 300000 دج أودع منها 40% في حساب البريد والمواصلات والباقي في البنك المركزي.

02/05: سحب الزبون خالد مبلغ 60000 دج نقدا من حسابه الجاري، وفي نفس التاريخ أودع الزبون سالم نصف المبلغ الذي سحبه الزبون خالد من حسابه الجاري.

02/10: قدم العميل منير لبنك التنمية المحلية BDL شيك بقيمة 54000 دج لتحصيله نيابة عن العميل سليم المتواجد حسابه في بنك BADR وبعد إرسال هذا الشيك إلى غرفة المقاصة وبعد مراجعته من طرف بنك BADR تم قبول الشيك، عمولة القبول 200 دج.

03/04: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون خالد بقيمة 70000 دج منها 35 % سددت نقدا والباقي تم تحويله من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 3 أشهر بمعدل فائدة 06 % حيث يتم سحب الفائدة نقدا، والباقي يحول لحسابه الجاري.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية في يومية بنك التنمية المحلية BDL

الحل

		02/03		
		البريد والمواصلات	120000	
110		البنك المركزي	180000	
	10	الصندوق		300000
		02/05		
22012		الحساب الجاري للزبون خالد	60000	
10		الصندوق	30000	
	10	الصندوق		60000
	22012	الحساب الجاري للزبون سالم		30000
		02/10		
3202		شيكات للتحصيل	54000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		54000
325		غرفة المقاصة	54000	
	3202	شيكات للتحصيل		54000

321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	54000	
	22012	الحساب الجاري للزبون		53800
	7029	عمولة		200
		03/04		
10		الصندوق	24500	
22012		الحساب الجاري للزبون خالد	45500	
	224	حسابات دائنة لأجل		70000
6022		فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	1050	
	224	حسابات دائنة لأجل		1050
224		حسابات دائنة لأجل	71050	
	10	الصندوق		1050
	22012	الحساب الجاري للزبون خالد		70000

التمرين الحادي عشرة:

بتاريخ **2017/01/02** قدم البنك للعميل سالم قرض قيمته **900000 دج** يسدد بواسطة **6** دفعات ثابتة بمعدل فائدة مركبة **08%** سنويا، مع العلم أن القرض وضع في الحساب الجاري للزبون، ومن بين الشروط كذلك ضمن الزبون خالد في الزبون سالم بأنه إذا لم يستطيع هذا الأخير تسديد القرض فيتم تسديده من طرف الزبون خالد.

المطلوب:

1. حساب قيمة الدفعة.
2. تسجيل قيد منح القرض للزبون.
3. إذا علمت أن الزبون سالم وبتاريخ 2017/01/20 سحب 60 % من القرض نقدا.
   - سجل قيد السحب.
4. نفترض أن الزبون سالم لم يستطيع التسديد بتاريخ الاستحقاق.
   - سجل قيد تحويل القرض للزبون الضامن.
5. تسجيل قيد تسديد القسط الأول والثاني من طرف الزبون الضامن.

الحل

1. قيمة الدفعة 194683.84 دج
2. قيد منح القرض للزبون.

20		قروض للزبائن	900000	
	22012	الحساب الجاري للزبون سالم		900000
		قيد منح القرض للزبون		

3. سجل قيد السحب.

22012		الحساب الجاري للزبون خالد	540000	
	10	الصندوق		540000
		عملية السحب نقدا		

4. قيد تحويل القرض للزبون الضامن.

340		مدينون مختلفون	900000	
	20	قروض للزبائن		900000
		تحويل القرض للزبون الضامن		

5. قيد تسديد القسط الأول والثاني من طرف الزبون الضامن سليم.

10		الصندوق	194683.84	
	340	مدينون مختلفون		122683.84
	7020	فوائد عن اعتمادات ممنوحة للزبائن		72000
		تسديد القسط الأول		
10		الصندوق	194683.84	
	340	مدينون مختلفون		
	7020	فوائد عن اعتمادات ممنوحة للزبائن		
		تسديد القسط الثاني		

التمرين الثاني عشرة: إليك بعض العمليات التي قام بها البنك خلال سنة 2017:

بتاريخ 2017/02/04: قدم الزبون A للبنك ورقتين تجاريتين للتحصيل وكانت المعلومات الخاصة بالأوراق كما يلي:

- **الورقة الأولى:** قيمتها الإسمية 240000 دج تاريخ الاستحقاق 31 /03 /2017، محررة من طرف الزبون B.

- **الورقة الثانية:** قيمتها الحالية 420000 دج تاريخ الاستحقاق 2017/ 04/30 ، قيمة الآجيو 20000 دج، محررة من طرف الزبون C.

بتاريخ 31 /03 /2017: تحصل الزبون A على قيمة الورقة الأولى في حسابه الجاري من البنك، بعد موافقة الزبون B والتي تم سحبها من حسابه الجاري، عمولة ا لا لتحصيل 05% من القيمة الإسمية للورقة.

بتاريخ 30/04 /2017: لم يتحصل الزبون A على قيمة الورقة الثانية من البنك بسبب رفض الزبون C تقديم قيمتها، تقدر عمولة الرفض 06% من القيمة الإسمية للورقة حيث سددها نقدا.

بتاريخ 02 /04 /2017: قدم الزبون D للبنك ورقتين تجاريتين من أجل الخصم وكانت المعلومات الخاصة بالأوراق كما يلي:

- **الورقة الأولى:** قيمتها الإسمية 220000 دج تاريخ الاستحقاق 01 /05 /2017، قيمة الآجيو 30000 دج، محررة الورقة من طرف الزبون E، تحصل الزبون D عن قيمتها في حسابه الجاري.
- **الورقة الثانية:** قيمتها الحالية 150000 دج تاريخ الاستحقاق 30 /06 /2017 ، قيمة الآجيو 15000 دج على كل شهر ينتظر فيه البنك قيمة الورقة، محررة الورقة من طرف الزبون G، تحصل الزبون D عن قيمتها في حسابه الجاري.

بتاريخ 01 /05 /2017: تحصل البنك على قيمة الورقة الأولى المخصومة من طرف الزبون المحرر وسحب قيمتها من حسابه الجاري.

بتاريخ 30 /06 /2017: قدم البنك الورقة التجارية الثانية للبنك المركزي لإعادة خصمها مقابل الآجيو الذي قدر بـ: 20000 دج

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية.

الحل

		2017/02/04		
3203		اوراق تجارية للتحصيل	660000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		660000
		تقديم ورقتين للتحصيل من الزبون A		

		2017/ 03/ 31		
22012		الحساب الجاري للزبونB		
		اوراق تجارية للتحصيل	240000	
3203		تسديدات الزبون B		240000
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	240000	
	22012	الحساب الجاري للزبون A		288000
	7029	عمولات		12000
		تحصيل قيمة الورقة الأولى		
		2017/ 04/30		
10		الصندوق	25200	
	7029	عمولات		25200
		تسديد العمولة من الزبون C		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	420000	
	3203	اوراق تجارية للتحصيل		420000
		رد الأوراق لأصحابها الزبون A		
		2017/ 04/ 02		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	415000	
	10	الحساب الجاري للزبون D		340000
	22012	عمولة الآجيو		75000
	7029	خصم الورقة الأولى والثانية		
		2017/ 05/ 01		
22012		الحساب الجاري للزبون E	220000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		220000
		تحصيل الورقة الأولى		
		2017/ 06/ 30		
110		البنك المركزي	175000	
6019		عمولات الآجيو	20000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		195000
		إعادة خصم الورقة الثانية		

التمرين الثالث عشرة: بتاريخ 2017/04/03 قام أحد الزبائن بإكتتاب 30 سند صندوق من بنك BDL بمبلغ إجمالي قدره: 450000 دج يتم تسديد من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، منها 40% سند صندوق لمدة 6 أشهر بفوائد مسبقة بمعدل 08% سنويا، وبتاريخ الاستحقاق يتم تحويل القيمة الإسمية لهذه السندات إلى حسابه في فرع أخر من نفس البنك، عمولة التحويل 200 دج.

أما باقي سندات الصندوق لمدة 3 أشهر بفوائد مؤجلة بمعدل 10% سنويا، وبتاريخ الاستحقاق يتم تحويل قيمة سندات الصندوق إلى حسابه الجاري في بنك BADR .

المطلوب: سجل قيود الإكتتاب والاستحقاق. نسبة الرسم على القيمة المضافة 17 %.

الحل :

		2016/03/02		
22012		الحساب الجاري	174024	
603		تكاليف عن عمليات على السندات	7200	
	2250	أذونات الصندوق		180000
	341	دائنون مختلفون TVA		1224
		قيد الإكتتاب		
		2016/05/31		
2250		أذونات الصندوق	180000	
	377	ارتباط بين الفروع		179800
	7029	عمولات		200
		قيد الاستحقاق		
		2016/03/02		
22012		الحساب الجاري	270000	
	2250	أذونات الصندوق		270000
		قيد الإكتتاب		
		2016/08/31		
2250		أذونات الصندوق	270000	
603		تكاليف عن عمليات على السندات	6750	
	325	غرفة المقاصة		275602.5
	341	دائنون مختلفون TVA		1147.5
		قيد الاستحقاق		

التمرين الرابع عشرة:

1- خصائص النظام المحاسبي: 1 ن

- الدقة والوضوح في تصميم المستندات.
- السرعة في اعداد وتجهيز البيانات.
- تقسيم العمل بين الموظفين.
- التنظيم الإداري للبنك

2- خصائص النشاط البنكي: 1 ن

- إن النشاط المصرفي موضوعه الأساسي النقود.
- إ ن المصارف تعتمد أساسا في مزاولة نشاطها على ودائع العملاء.
- إن أساس عمل المصارف هو المتاجرة بالنقود.
- البنوك تتميز بتعددها وتنوعها

التمرين الخامس عشرة: إليك المعطيات التالية الخاصة ببنك: (04 ن)

اسم الحساب	المبلغ
- الفوائد والمنتجات المشابهة:	400000
- الفوائد والأعباء المشابهة:	-160000
- حـ/ 7029 عمولات:	200000
-أرباح صافية على الأصول المتوفرة للبيع:	140000
- منتجات من الأنشطة الأخرى:	120000
- أعباء من الأنشطة الأخرى:	-40000
الناتج الصافي البنكي	**660000**
- أعباء عامة للاستغلال:	-130000
- مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات:	- 60000
النتيجة الخام للاستغلال	**470000**
- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون	-40000
غير المحصلة:	100000
- إسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة عن الديون المهتلكة:	
نتيجة الاستغلال	**530000**

- خسائر صافية على الأصول الأخرى:	-80000
النتيجة قبل الضريبة	**450000**
-الضريبة على الارباح	-90000
النتيجة الصافية	**360000**

التمرين السادس عشرة :

بتاريخ 2018/03/05: تقدم أحد مبعوثي مؤسسة الى البنك مقدما طلب فتح اعتماد مستندي بقيمة 7.000.000 دج من أجل إستيراد الات من خارج الوطن مقدما جميع الوثائق المطلوبة، وفي نفس التاريخ تقدم ممثل مؤسسة مصدر الى البنك مقدما طلب فتح اعتماد مستندي بقيمة 8.700.000 دج من أجل تصدير منتوجات محلية للخارج مقدما جميع الوثائق المطلوبة، مع اقتطاع عمولة قدرها 80.000 دج.

9029		**2018/03/05** مقابل تعهدات لصالح الزبائن تعهدات لصالح الزبائن فتح الاعتماد المستندي لعملية الاستيراد	7000000	7000000
9129	902	**2018/03/05** مقابل ضمانات ممنوحة للزبائن ضمانات ممنوحة للزبائن فتح الاعتماد المستندي لعملية التصدير	8.700.000	8.700.000
22012	912	الحساب الجاري نواتج عن التزامات الضمان خصم عمولة خدمة التصدير	80.000	80.000
	7071			

وبتاريخ 2018/03/08: قام البنك بتجميد مبلغ الضمان للمستورد مع اقتطاع عمولة بنسبة 01% .

22012		**2018/03/08** الحساب الجاري	7070000	
	222	حسابات مجمدة بضمان		7000000
	7029	عمولة على عمليات خارج الميزانية		70000
		تجميد قيمة الاستيراد واقتطاع عمولة		

وبتاريخ 2018/03/10: تم تنفيذ الاعتماد المستندي للإستراد علما أنه سعر الصرف 1 € ـــــ 14 دج

وبتاريخ 2018/03/12: قام البنك بتنفيذ الاعتماد المستندي للتصدير علما أن سعر الصرف 1 € ـــ14.5 دج .

المطلوب : سجل كل القيود الضرورية

222		**2018/03/10**	7000000	
	22012	حسابات مجمدة بضمان الحساب الجاري إلغاء التجميد		7000000
22012		الحساب الجاري	7000000	
	3699	القيمة المقابلة- وضعية الصرف سحب مبلغ الاستيراد لتحويله لعملة أجنبية		7000000
3699		القيمة المقابلة- وضعية الصرف	€500000	
	121	البنك المراسل الأجنبي إثبات ديون البنك الاجنبي بالعملة الصعبة		€500000
3699		القيمة المقابلة- وضعية الصرف	7000000	
	110	البنك المركزي إرسال الأموال للبنك المركزي		7000000
121		البنك المراسل الأجنبي	€500000	
	3699	القيمة المقابلة- وضعية الصرف الغاء ديون البنك الاجنبي بالعملة الصعبة		€500000
902		تعهدات لصالح الزبائن	7000000	
	9029	مقابل تعهدات لصالح الزبائن إغلاق الاعتماد المستندي لعملية الاستيراد		7000000

121		**2018/03/12** البنك المرسل الأجنبي		
	3699	القيمة المقابلة- وضعية الصرف تسجيل حقوق على البنوك الخارجية	€600000	€600000
110		البنك المركزي	8.700.000	
	3699	القيمة المقابلة- وضعية الصرف وصول الأموال للبنك المركزي		8.700.000
3699		القيمة المقابلة- وضعية الصرف	8.700.000	
	22012	الحساب الجاري وضع الأموال في حساب الزبون المصدر		8.700.000

3699		القيمة المقابلة- وضعية الصرف	€600000	
	121	البنك المرسل الأجنبي		€600000
		إلغاء حقوق على البنوك الخارجية		
912		ضمانات ممنوحة للزبائن	8.700.000	
	9129	مقابل ضمانات ممنوحة للزبائن		8.700.000
		إغلاق الاعتماد المستندي لعملية التصدير		

التمرين السابع عشرة: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك التنمية المحلية BDL خلال سنة 2016 كما يلي:

2018/04/15: للبنك أموال فائضة في الصندوق قدرها 800000 دج أودع منها 30% في حساب البريد والمواصلات و 20% في حساب البنك المركزي، والباقي في حسابه لدى بنك أخر.

2018/04/20: سحب الزبون خالد مبلغ 50000 دج نقدا من حسابه الجاري، وفي نفس التاريخ أودع الزبون سليم نصف المبلغ الذي سحبه الزبون خالد من حسابه الجاري.

		2018/04/15		
119		البريد والمواصلات	240000	
110		البنك المركزي	160000	
129		بنوك أخرى	400000	
	10	الصندوق		800000
		2018/04/20		
22012		الحساب الجاري	50000	
	10	الصندوق		50000
		2018/04/20		
10		الصندوق	25000	
	22012	الحساب الجاري		25000

2018/05/10: قام البنك بشراء 40000€ نقدا. بسعر صرف 1 € ـــــ 14 دج.

2018/05/15: قام البنك ببيع 20000€ نقدا. بسعر صرف 1 € ـــــ 15 دج.

		2018/05/10		
10094		أوراق ونقود بالعملة الصعبة	€40000	
	3699	القيمة المقابلة- وضعية الصرف		€40000
3699		القيمة المقابلة- وضعية الصرف	560000	
	10090	أوراق ونقود بالدينار		560000

		2018/05/15		
3699		القيمة المقابلة- وضعية الصرف	€20000	
	10094	وراق ونقود بالعملة الصعبة		€20000
10090		أوراق ونقود بالدينار	300000	
	3699	القيمة المقابلة- وضعية الصرف		300000

2018/06/03: قام البنك الخارجي الجزائري بشراء 20 سهم بمبلغ 30000 دج للسهم الواحد لصالحه وقام بتسديدها بعد يوم من الشراء نقدا.

2018/06/10: قام الفرع الرئيسي من البنك الخارجي الجزائري بشراء 40 أسهم بمبلغ 20000 دج للسهم الواحد لفرع أخر من نفس البنك وقام بتسديدها بعد يومين من الشراء عن طريق الحساب الجاري البريدي.

2018/06/15: قام البنك الخارجي الجزائري بشراء 10 سهم بمبلغ 40000 دج للسهم الواحد لأحد عملاء البنك مقابل عمولة قدرها 20000 دج وقام بتسديد قيمة السندات بعد يومين من الشراء عن طريق حساب الجاري لبنك أخر.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية.

		2018/06/03		
41		حصص في المؤسسات المرتبطة	600000	
	341	دائنون مختلفون		600000
341		دائنون مختلفون	600000	
	10	الصندوق		600000
		2018/06/10		
377		ارتباط بين الفروع	800000	
	341	دائنون مختلفون		800000
341		دائنون مختلفون	800000	
	10	الصندوق		800000
		2018/06/15		
22012		الحساب الجاري	420000	
	341	دائنون مختلفون		400000
	7029	عمولات		20000
341		دائنون مختلفون	400000	
	10	الصنوق		400000

في 2018/07/01: قدم العميل علي شيكين الأول رقم: 350 بقيمة 300000 DA والثاني رقم: 351 بقيمة 400000 DA من أجل تحصيلهم في بنكه BDL، الشيك الأول رقم: 350 نيابة عن العميل سالم

المتواجد حسابه في بنك BADR أم الشيك الثاني رقم: 351 نيابة عن العميل خالد المتواجد حسابه كذلك في بنك BADR ، وبعد إرسال الشيكين لغرفة المقاصة تم قبول الشيك الأول رقم: 350 ورفض الشيك الثاني رقم: 351 ، عمولة القبول: 200دج.

		2018/07/01		
3202		شيكات للتحصيل	700000	
	321	حسابات مستحقة بعد التحصيل		700000
325		غرفة المقاصة	700000	
	3202	شيكات للتحصيل		700000
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	300000	
	22012	الحساب الجاري		299800
	7029	العمولات		200
		قبول الشيك الأول		
26		قيم غير محملة	400000	
	325	غرفة المقاصة		400000
		رفض الشيك الثاني		
321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	400000	
	26	قيم غير محملة		400000

سلسلة تمارين مقترحة:

<u>التمرين الأول:</u>

قام زبون بفتح حساب للتوفير في بنك التنمية المحلية BDL بتاريخ 20216/01/02 وكان مبلغ الإيداع الأول 50000 دج نقدا.

في 2016/03/10 : حول الزبون خمس (05/01) الرصيد من حساب التوفير إلى الحساب الجاري.

في 2016/04/20: سحب الزبون نقدا نصف (02/01) الرصيد من حساب التوفير.

في 2016/09/25: سحب الزبون نقدا ضعف فوائد الثلاثي الثاني من حساب التوفير.

<u>المطلوب:</u> سجل كل القيود الضرورية إلى غاية تاريخ 2016/09/30 في يومية بنك التنمية المحلية BDL

<u>التمرين الثاني:</u>

قام زبون بفتح حساب للتوفير في بنك التنمية المحلية BDL بتاريخ 20216/01/02 وكان مبلغ الإيداع الأول 80000 دج نقدا.

في 2016/02/10 : حول الزبون ربع (04/01) الرصيد من حساب التوفير إلى الحساب الجاري.

في 2016/06/05: سحب الزبون نقدا نصف فوائد الثلاثي الأول من حساب التوفير.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية إلى غاية تاريخ 2016/06/30 في يومية بنك التنمية المحلية BDL

التمرين الثالث:

قام شخص بفتح حساب للتوفير لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بتاريخ 1 سبتمبر 2013 وكان مبلغ الإيداع الأول 30000^{DA} وفي 01 أكتوبر من نفس السنة سحب هذا الشخص مبلغ 10000^{DA}.

تحسب الفوائد في 12/31 من كل سنة حيث بلغت نسبتها في سنة فتح هذا الحساب 08%سنويا.

المطلوب:

1. تسجيل الإيداع الأول الذي قام به هذا الشخص.
2. تسجيل المبلغ الذي سحبه الشخص في 01 أكتوبر.
3. حساب وتسجيل الفوائد في 2013/12/31.

التمرين الرابع: بتاريخ 2013/07/01 تم فتح وديعة لأجل لصالح الزبون X بقيمة 600000^{DA} نقدا تستحق بعد 05 أشهر وقد تم الاتفاق على تسديدها في حسابه الجاري عند تاريخ الاستحقاق.

وبتاريخ 2013/09/01 طلب الزبون Y أن يفتح له حساب وديعة لأجل تستحق بعد 07 أشهر بقيمة 400000^{DA} يتم تحويلها من حسابه الجاري لدى البنك، وقد تم الاتفاق على تسديدها في حسابه الجاري عند تاريخ الاستحقاق.

المطلوب: إذا علمت أن معدل الفائدة السنوي 07% سجل القيود اللازمة في يومية البنك.

التمرين الخامس: قام البنك بالعمليات التالية:

03/30: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون H بقيمة 72000 دج منها 12000 دج نقدا والباقي يحول من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 6 أشهر بمعدل فائدة 05 % حيث يتم سحب رصيد وديعة للأجل نقدا.

في2012/03/01: تم فتح وديعة لأجل لصالح الزبون X بقيمة 120000^{DA} نقدا تستحق بعد 06 أشهر وقد تم الاتفاق على تسديدها في حسابه الجاري عند تاريخ الاستحقاق.

في2012/07/01:طلب الزبون Y أن يفتح له حساب وديعة لأجل تستحق بعد 08 أشهر بقيمة 800000^{DA} يتم تحويلها من حسابه الجاري لدى البنك.

في2012/08/01:طلب العميل Y من البنك أن يفتح له حساب للتوفير 200000^{DA} يقدمها العميل على النحو التالي: النصف نقدا

والباقي يحول من حسابه الجاري، حيث تم حساب وتسجيل الفوائد في نهاية السنة.

المطلوب: إذا علمت أن معدل الفائدة السنوي 08% سجل القيود اللازمة في يومية البنك.

التمرين السادس: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك التنمية المحلية BDL خلال شهر مارس سنة 2016 كما يلي:

03/04: أودع البنك أمول فائضة على الصندوق منها 20000 دج في البنك المركزي، و10000 دج في حسابه لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

03/06: أودع الزبون X مبلغ 60000 دج في حسابه الجاري، وفي نفس التاريخ سحب الزبون Y مبلغ 30000 دج من حسابه الجاري.

03/08: قدم العميل A شيكين لبنك التنمية المحلية BDL، الأول بقيمة 120000 دج مسحوب على العميل B، حيث أن العملين(A وB) لديهما حسابات في نفس الفرع، أم الشيك الثاني بقيمة 150000 دج مسحوب على العميل C الذي لديه حساب في فرع أخر من نفس البنك.

03/10: قدم العميل D طلب لبنك التنمية المحلية BDL بتحويل مبلغ 40000 دج من حسابه الجاري إلى حساب الزبون F المتواجد حسابه ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عمولة التحويل 80 دج.

03/12: قدم العميل G لبنك التنمية المحلية BDL شيك بقيمة 350000 دج لتحصيله نيابة عن العميل سالم المتواجد حسابه في بنك BADR وبعد إرسال هذا الشيك إلى غرفة المقاصة وبعد مراجعته من طرف بنك BADR تم رفض تحصيل قيمة الشيك.

03/30: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون H بقيمة 72000 دج منها 12000 دج نقدا والباقي يحول من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 6 أشهر بمعدل فائدة 05 % حيث يتم سحب رصيد وديعة للأجل نقدا.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية في يومية بنك التنمية المحلية BDL

التمرين السابع: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك خلال شهر جوان سنة 2012 كما يلي:

في2012/02/01:تم تحويل مبلغ 80000^{DA} من حساب الزبون Y إلى حساب الزبون X في نفس البنك، عمولة التحويل 50 DA.

في2012/02/03:تم تحويل مبلغ 130000^{DA} من حساب زبون الجاري(X) إلى حساب زبون الجاري (Y) في بنكين مختلفين في نفس المنطقة، عمولة التحويل 400^{DA}.

في2012/03/01:تم فتح وديعة لأجل لصالح الزبون X بقيمة 120000^{DA} نقدا تستحق بعد 06 أشهر وقد تم الاتفاق على تسديدها في حسابه الجاري عند تاريخ الاستحقاق.

في2012/07/01:طلب الزبون Y أن يفتح له حساب وديعة لأجل تستحق بعد 08 أشهر بقيمة 800000 DA يتم تحويلها من حسابه الجاري لدى البنك.

في2012/08/01:طلب العميل Y من البنك أن يفتح له حساب للتوفير 200000 DA يقدمها العميل على النحو التالي: النصف نقدا

والباقي يحول من حسابه الجاري، حيث تم حساب وتسجيل الفوائد في نهاية السنة.

المطلوب: إذا علمت أن معدل الفائدة السنوي 08% سجل القيود اللازمة في يومية البنك.

التمرين الثامن: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك BDL خلال شهر جوان سنة 2013 كما يلي:

في 2013/06/05: تقدم العميل علي بشيكين الأول رقم: 350 بقيمة 600000 DA والثاني رقم: 351 بقيمة 800000 DA من أجل تحصيلهم في بنكه BDL، الشيك الأول رقم: 350 نيابة عن العميل سالم المتواجد حسابه في بنك BADR أم الشيك الثاني رقم: 351 نيابة عن العميل خالد المتواجد حسابه في فرع من بنك BDL، وبعد إرسال الشيكين تم قبول الشيك الأول رقم: 350 ورفض الشيك الثاني رقم: 351 ، عمولة القبول:BDL 100 دج.

في 2013/06/08: قدم الزبون وليد شيك رقم: 352 المقدر بـ 230000 دج لبنك BDL من اجل تحصيله نقدا من العميل توفيق المتواجد حسابه في نفس البنك، وبعد التأكد من المعلومات وكفاية الرصيد تم تحصيل الشيك.

في2013/06/10:قام بنك BDL بفتح وديعتين لأجل الأولى للزبون سالم بقيمة 400000 DA يتم تحويلها من حسابه الجاري المتواجد في فرع من فروع البنك، وتستحق بعد 04 أشهر وقد تم الاتفاق على تسديدها نقدا في تاريخ الاستحقاق.

والثانية للزبون فاتح بقيمة 800000 DA يتم تحويلها من حسابه الجاري لدى بنك CPA، تستحق بعد 09 أشهر وقد تم الاتفاق على تحويلها في حسابه الجاري المتواجد في بنك CPAعند تاريخ الاستحقاق، علما أن عمولة التحويل 200 DA، ومعدل الفائدة السنوي6%.

في2013/06/15: اكتتب العميل وليد سند صندوق من بنك BDL بقيمة 300000 DA يستحق بعد سنة وتم الاتفاق على ما يلي:

- يحول العميل قيمة السند من حسابه الجاري المتواجد في بنك BADR.
- تدفع الفوائد نقدا بعد كل ثلاثي بمعدل الفائدة السنوي 6%.
- بتاريخ الاستحقاق يتم تحويل قيمة سند الصندوق إلى حسابه الجاري في بنك BADR ، عمولة التحويل 250 DA.

المطلوب: تسجيل كل القيود اللازمة في يومية البنكBDL فقط.

التمرين التاسع: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك BDL خلال شهر جوان سنة 2013 كما يلي:

في 2013/06/05: تقدم العميل علي بشيك بنكي رقم: 410 بقيمة ^{DA}550000 من أجل تحصيله في بنكه BDL، نيابة عن العميل خالد المتواجد حسابه في بنك BADR ، وبعد إرسال الشيك تم رفضه.

في 2013/06/06: تقدم العميل سليم بشيك بنكي رقم: 420 بقيمة ^{DA}720000 من أجل تحصيله في بنكه BDL، نيابة عن العميل سعيد المتواجد حسابه في بنك BADR وبعد إرسال الشيك تم قبوله، عمولة القبول: BDL 200 دج.

في 2013/06/08: تم تحويل مبلغ ^{DA}90000 من حساب الزبون Y إلى حساب الزبون X في نفس البنك، عمولة التحويل ^{DA}300.

في 2013/06/09: تم تحويل مبلغ^{DA} 200000 من حساب زبون الجاري(Y) إلى حساب زبون الجاري (Z) في بنك BADR ، عمولة التحويل ^{DA}600.

في 2013/06/15: طلب الزبون X أن يفتح له حساب وديعة لأجل تستحق بعد 08 أشهر بقيمة ^{DA}1600000 يتم تسديدها نقدا، وقد تم الاتفاق في تاريخ الاستحقاق أن يتم تحويلها في حسابه الجاري، معدل الفائدة السنوي6%.

***في*2013/06/20**:اكتتب العميل خالد سند صندوق من بنك BDL بقيمة ^{DA}360000 يستحق بعد سنة ونصف وتم الاتفاق على ما يلي:

- يقدم العميل قيمة السند نقدا.
- تدفع الفوائد نقدا بعد كل سداسي بمعدل الفائدة السنوي 6%.
- بتاريخ الاستحقاق يتم تحويل قيمة سند الصندوق إلى حسابه الجاري.

المطلوب: تسجيل كل القيود اللازمة في يومية البنكBDL فقط.

التمرين العاشر: إليك بعض العمليات التي قام بها بنكBDL خلال شهر أفريل سنة 2013 كما يلي:

في 2013/04/01: كان رصيد الحساب الجاري للزبون X رصيد دائن بـ: ^{DA}350000 ، في بنك BDL ورصيد الحساب الجاري للزبون Y رصيد دائن بـ: ^{DA}600000، في نفس البنك.

في 2013/04/04: تم إيداع مبلغ^{DA}200000 من قبل زبون X في حسابه الجاري، والزبون Y سحب 40 % من حسابه الجاري.

في 2013/04/06: تم تحويل مبلغ ^{DA}80000 من حساب الزبون Y إلى حساب الزبون X في نفس البنك، عمولة التحويل ^{DA}300، سدد منها الزبون X ^{DA}100 نقدا،

في 2013/04/08: تم تحويل مبلغ ^{DA}150000 من حساب زبون الجاري (X) إلى حساب زبون الجاري (Z) في بنك BADR عمولة التحويل ^{DA}500.

في 2013/04/09:تم سحب الزبون X نصف رصيده من حسابه الجاري، عمولة التحصيل 150 دج.

في 2013/04/10: طلب الزبون Y أن يفتح له حساب وديعة لأجل تستحق بعد 10 أشهر بقيمة ^{DA}1200000 يتم تحويلها من حسابه الجاري لدى البنك، وقد تم الاتفاق في تاريخ الاستحقاق على تسديد ربع (4/1) الفوائد نقدا والباقي يحول في حسابه الجاري، معدل الفائدة السنوي8%.

في 2013/04/15: اكتتب العميل Y أربعة (4) سندات صندوق بقيمة ^{DA} 50000 للسند الواحد بحيث تستحق ثلاث سندات منهم بعد سنة، أما السند الباقي يستحق بعد سنة ونصف وتم الاتفاق على ما يلي:

- يقدم العميل قيمة نصف السندات نقدا، والباقي يحول من حسابه الجاري.
- تدفع الفوائد بنسبة للسند الذي يستحق بعد سنة ونصف فورا، أما فوائد السندات الباقية تستحق بعد كل سداسي بمعدل الفائدة السنوي 8%.
- بتاريخ الاستحقاق يسترجع العميل قيمة السندات نقدا.

المطلوب: تسجيل كل القيود اللازمة في يومية البنكBDL فقط.

التمرين الحادي عاشرة: قام البنك بالعمليات التالية:

في 2014/10/17: تحصل الزبون محمد من حسابه العادي على قيمة شيك رقم: 401 المقدر بـ 100000 دج من بنك BDL علما أن عمولة التحصيل تقدر بـ: 300 دج.

في 2014/10/20:قدم الزبون سليم شيك رقم: 403 المقدر بـ 250000 دج لبنك BADR من اجل تحصيله نقدا من العميل خالد المتواجد حسابه في نفس البنك، علما أن عمولة التحصيل 300 دج سددت نقدا.

في 2014/10/25: تقدم العميل وليد بشيك رقم: 410 بقيمة 350000 دج لأحد فروع بنك BDL، من أجل تحصيله والمسحوب على الزبون سالم الذي يملك حساب في فرع أخر من نفس البنك وبعد تحصيل العميل قيمة الشيك فتم إرساله فكان الرد بالقبول، عمولة التحصيل 300 دج سددت نقدا.

في 2014/10/29: تقدم العميل محمد بشيك رقم: 415 بقيمة 380000 دج لأحد فروع بنك BDL، من أجل تحصيله والمسحوب على الزبون علي الذي يملك حساب في فرع أخر من نفس البنك وبعد تحصيل العميل قيمة الشيك فتم إرساله فكان الرد برفضه، عمولة الرفض 300 دج سددت نقدا.

المطلوب: سجل كل القيود اللازمة في يومية كل من بنكBDL و بنك BADR .

التمرين الثاني عشرة: قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمليات التالية:

1. اكتتب العميل "علي" سند صندوق بقيمة 300000 DA بتاريخ 2013/03/01 بحيث يستحق هذا السند بعد سنة وتم الاتفاق على ما يلي:
   - يقدم العميل قيمة السند نقدا.
   - تدفع الفوائد في نهاية كل سداسي بمعدل الفائدة السنوي 08%.
   - بتاريخ الاستحقاق يسترجع العميل قيمة السند نقدا.
2. اكتتب العميل "سالم" سند صندوق بقيمة 400000 DA بتاريخ2012/05/06 بحيث يستحق هذا السند بعد سنتين وتم الاتفاق على ما يلي:
   - يقدم العميل قيمة السند النصف نقدا والباقي يحول من حسابه الجاري.
   - تدفع الفوائد مسبقا في تاريخ الاكتتاب معدل الفائدة السنوي 08% .
   - بتاريخ الاستحقاق يسترجع العميل قيمة السند بتحويله إلى حسابه الجاري.
3. اكتتب العميل "مراد" سند صندوق بقيمة 700000 DA بتاريخ2013/06/01 بحيث يستحق هذا السند بعد سنة ونصف وتم الاتفاق على ما يلي:
   - يقدم العميل قيمة السند بتحويله من حسابه الجاري.
   - تدفع الفوائد مسبقا في تاريخ الاكتتاب معدل الفائدة السنوي 08% .
   - بتاريخ الاستحقاق يسترجع العميل قيمة السند نقدا.

المطلوب: سجل القيود اللازمة اذا علمت أن البنك يتعامل بالفائدة البسيطة.

التمرين الثالث عشرة: إليك بعض العمليات التي تمت بين بنك BDL و بنك BADR خلال شهر اكتوبر2013.

في 2014/10/05: تقدم العميل علي بشيك رقم: 350 بقيمة 700000 دج، البنك محلي (في نفس المنطقة)BDLنيابة عن العميل سالم المتواجد حسابه في بنك BADR ، وبعد تحصيل العميل قيمة الشيك فتم إرساله فكان الرد بالقبول، عمولة 300دج

في 2014/10/07: تقدم العميل خالد بشيك رقم: 352 بقيمة 500000 دج لبنك غير محلي (ليس في نفس المنطقة) BDL نيابة عن العميل سليم المتواجد حسابه في بنك BADR ، وتم تحصيل العميل قيمة الشيك بعد إرساله وقبوله، عمولة 300 دج.

في 2014/10/10: تقدم العميل وليد بشيك رقم: 354 بقيمة 600000 دج لبنك محلي (في نفس

المنطقة) BADR نيابة عن العميل شعبان المتواجد حسابه في بنك BDL، وبعد تحصيل العميل قيمة الشيك فتم إرساله فكان الرد برفضه، عمولة 300دج.

في 2014/10/15: تقدمة العميلة خديجة بشيك رقم: 357 بقيمة 300000 دج لبنك غير محلي (ليس في نفس المنطقة) BADR نيابة عن العميلة مروة المتواجد حسابها في بنك BDL ، وقبل تحصيل العميلة قيمة الشيك فكان الرد بالرفض، عمولة 300 دج.

المطلوب: سجل كل القيود اللازمة في يومية كل من بنكBDL و بنك BADR .

التمرين الرابع عشرة: إليك بعض العمليات التي قام بها بنك التنمية المحلية BDL خلال سنة 2016 كما يلي:

02/03: للبنك أموال فائضة في الصندوق قدرها 300000 دج أودع منها 40% في حساب البريد والمواصلات والباقي في البنك المركزي.

02/05: سحب الزبون خالد مبلغ 60000 دج نقدا من حسابه الجاري، وفي نفس التاريخ أودع الزبون سالم نصف المبلغ الذي سحبه الزبون خالد من حسابه الجاري.

02/10: قدم العميل منير لبنك التنمية المحلية BDL شيك بقيمة 54000 دج لتحصيله نيابة عن العميل سليم المتواجد حسابه في بنك BADR وبعد إرسال هذا الشيك إلى غرفة المقاصة وبعد مراجعته من طرف بنك BADR تم قبول الشيك، عمولة القبول 200 دج.

03/04: تم فتح وديعة للأجل لصالح الزبون خالد بقيمة 70000 دج منها 35 % سددت نقدا والباقي تم تحويله من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك وقد تم الاتفاق على تسديدها بعد 3 أشهر بمعدل فائدة 06 % حيث يتم سحب الفائدة نقدا، والباقي يحول لحسابه الجاري.

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية في يومية بنك التنمية المحلية BDL

التمرين الخامس عشرة: بتاريخ **2017/01/02** قدم البنك للعميل سالم قرض قيمته **900000 دج** يسدد بواسطة **6** دفعات ثابتة بمعدل فائدة مركبة **08%** سنويا، مع العلم أن القرض وضع في الحساب الجاري للزبون، ومن بين الشروط كذلك ضمن الزبون خالد في الزبون سالم بأنه إذا لم يستطيع هذا الأخير تسديد القرض فيتم تسديده من طرف الزبون خالد.

المطلوب: 1..حساب قيمة الدفعة.

2. تسجيل قيد منح القرض للزبون.

3. إذا علمت أن الزبون سالم وبتاريخ 2017/01/20 سحب 60 % من القرض نقدا. - سجل قيد السحب.

4. نفترض أن الزبون سالم لم يستطيع التسديد بتاريخ الاستحقاق. - سجل قيد تحويل القرض للزبون الضامن.

5. تسجيل قيد تسديد القسط الأول والثاني من طرف الزبون الضامن.

التمرين السادس عشرة: إليك بعض العمليات التي قام بها البنك خلال سنة 2017:

بتاريخ 2017/02/04: قدم الزبون A للبنك ورقتين تجاريتين للتحصيل وكانت المعلومات الخاصة بالأوراق كما يلي:

- **الورقة الأولى:** قيمتها الإسمية 240000 دج تاريخ الاستحقاق 31 /03 /2017، محررة من طرف الزبون B.
- **الورقة الثانية:** قيمتها الحالية 420000 دج تاريخ الاستحقاق 04/30 /2017 ، قيمة الآجيو 20000 دج، محررة من طرف الزبون C.

بتاريخ 31 /03 /2017: تحصل الزبون A على قيمة الورقة الأولى في حسابه الجاري من البنك، بعد موافقة الزبون B والتي تم سحبها من حسابه الجاري، عمولة التحصيل 05% من القيمة الإسمية للورقة.

بتاريخ 04/30 /2017: لم يتحصل الزبون A على قيمة الورقة الثانية من البنك بسبب رفض الزبون C تقديم قيمتها، تقدر عمولة الرفض 06% من القيمة الإسمية للورقة حيث سددها نقدا.

بتاريخ 02 /04 /2017: قدم الزبون D للبنك ورقتين تجاريتين من أجل الخصم وكانت معلومات الأوراق كما يلي:

- **الورقة الأولى:** قيمتها الإسمية 220000 دج تاريخ الاستحقاق 01 /05 /2017، قيمة الآجيو 30000 دج، محررة الورقة من طرف الزبون E، تحصل الزبون D عن قيمتها في حسابه الجاري.
- **الورقة الثانية:** قيمتها الحالية 150000 دج تاريخ الاستحقاق 30 /06 /2017 ، قيمة الآجيو 15000 دج على كل شهر ينتظر فيه البنك قيمة الورقة، محررة الورقة من طرف الزبون G، تحصل الزبون D عن قيمتها في حسابه الجاري.

بتاريخ 01 /05 /2017: تحصل البنك على قيمة الورقة الأولى المخصومة من طرف الزبون المحرر وسحب قيمتها من حسابه الجاري.

بتاريخ 30 /06 /2017: قدم البنك الورقة التجارية الثانية للبنك المركزي لإعادة خصمها مقابل الآجيو الذي قدر بـ: 20000 دج

المطلوب: سجل كل القيود الضرورية.

التمرين السابع عشرة: بتاريخ **2017/04/03** قام أحد الزبائن بإكتتاب **30** سند صندوق من بنك BDL بمبلغ إجمالي قدره: **450000** دج يتم التسديد من حسابه الجاري المتواجد في نفس البنك، منها **40%** سند صندوق لمدة **6** أشهر بفوائد مسبقة بمعدل **08%** سنويا، وبتاريخ الاستحقاق يتم تحويل القيمة الإسمية لهذه السندات إلى حسابه في فرع أخر من نفس البنك، عمولة التحويل **200** دج. أم باقي سندات الصندوق لمدة **3** أشهر بفوائد مؤجلة بمعدل **10%** سنويا، وبتاريخ الاستحقاق يتم تحويل قيمة سندات الصندوق إلى حسابه الجاري في بنك BADR .

المطلوب: سجل قيود الإكتتاب والاستحقاق. نسبة الرسم على القيمة المضافة 17 %.

المخطط المحاسبي البنكي

الصنف 1: حسابات عمليات الخزينة والعمليات بين المصارف			
10	**الصندوق**		
	10090	أوراق ونقود بالدينار	
	10094	أوراق ونقود بالعملة الصعبة	
11	**البنوك المركزية – الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية**		
	110	البنك المركزي	
	115	الخزينة العمومية	
	119	الحساب الجاري البريدي ccp	
12	**الحسابات العادية**		
	12×	البنك المراسل	
	12××	البنك المراسل الأجنبي	
13	**حسابات السلفيات والاقتراضات**		
14	**قيم مستلمة على سبيل الأمانة**		
15	**قيم ممنوحة على سبيل الأمانة**		
	1511	أوراق تجارية معاد خصمها	
16	**قيم غير مُحَصَّلَة و مبالغ أخرى مستحقة**		
17	**عمليات داخلية في الشبكة**		
18	**ديون مشكوك فيها**		
19	**خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها**		
	الصنف 2: حسابات العمليات مع الزبائن		
20	**قروض للزبائن**		
	200	حقوق تجارية	
		2000	حقوق تجارية قابلة لإعادة الخصم
		2001	حقوق تجارية غير قابلة لإعادة الخصم
	202	اعتمادات الخزينة	
		202×	تسبيقات برهن البضائع
		202×	تسبيقات برهن السندات
	2031	اعتمادات التجهيز القابلة للتحريك	
	2041	اعتمادات السكن القابلة للتحريك	
22	**حسابات الزبائن**		
		2201×	حسابات عادية دائنة
		22011	حسابات الشيك

		22012	حسابات جارية	
	222		ودائع الضمان	
	223		حسابات التوفير	
		2231	حسابات التوفير الدفتري	
		2232	حسابات التوفير السكني	
	224		حسابات دائنة لأجل	
	225		أذونات الصندوق وأذونات التوفير	
		2250	أذونات الصندوق	
		2251	أذونات التوفير	
23			سلفيات واقتراضات	
24			قيم مستلمة على سبيل الأمانة	
25			قيم ممنوحة على سبيل الأمانة	
26			قيم غير مُحَمَّلَة ومبالغ أخرى مستحقة	
	26××		قيم لدى ضابط المحكمة	
	261×		إيداع تحت التصرف (الاعتمادية)	
	262×		شيكات مصادق عليها	
28			ديون مشكوك فيها	
	28××		حقوق مشكوك فيها على الأوراق	
29			خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها	
الصنف 3 : حسابات الحافظة - سندات وحسابات التسوية				
30			عمليات على السندات	
	302		سندات التوظيف	
		3027	حقوق مرتبطة	
	303		سندات أو شهادات الاستثمار	
	304		سندات وحصص في الشركات المرتبطة	
	305		سندات المساهمة	
	306		سندات نشاط المحفظة	
31			أدوات شرطية	
32			قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها	
		3201	كبونات للتحصيل (قسائم)	
		3202	شيكات للتحصيل	
		3203	اوراق تجارية للتحصيل	
	321		حسابات مستحقة بعد التحصيل	
	325		غرفة المقاصة	

33	ديون مكونة من سندات			
34	مدينون ودائنون متنوعون			
	340	مدينون مختلفون		
	341	دائنون مختلفون (TVA)		
	34×	حسابات الوسيط في عمليات البورصة		
35	استخدامات متنوعة			
36	حسابات انتقالية وحسابات تسوية			
		362×	محفظة الأوراق المخصومة	
		362××	أوراق مخصومة ارسلت للتحصيل	
		××× 362	مقابل محفظة الأوراق المخصومة	
		3640	فوائد مقيدة سلفا	
		3699×	القيمة المقابلة – وضعية الصرف (دج/عملة صعبة) او (عملة صعبة/ دج)	
37	حسابات الربط			
	377	ارتباط بين الفروع		
38	ديون مشكوك فيها			
39	خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها			
		3929	مؤونة تدني سندات التوظيف	
	الصنف 4: حسابات القيم الثابتة			
40	سلفيات تابعة			
41	حصص في الؤسسات المرتبطة، سندات مساهمة وسندات نشاط الحافظة			
42	القيم الثابتة المادية وغير المادية			
44	الإيجار البسيط			
45	مخصصات الفروع في الخارج			
46	خسائر القيمة على القيم الثابتة			
47	اهتلاكات			
	472	إهتلاكات الاصول المعطاة في شكل قرض ايجاري		
48	ديون مشكوك فيها			
49	خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها			
	الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة			
50	نواتج وأعباء مؤجلة - خارج دورة الاستغلال			
51	مؤونات المخاطر والأعباء			

52	مؤونات منظمة			
53	ديون تابعة			
54	أموال لواجهة المخاطر البنكية العامة			
55	علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطيات			
56	رأس المال			
58	ترحيل من جديد			
59	نتيجة الدورة			
	الصنف 6: حسابات الاعباء			
60	أعباء الاستغلال البنكي			
		6015	فوائد عن قيم معطاة كضمان	
		6019	عمولات	
		6022	فوائد ممنوحة عن عمليات مع الزبائن	
	603		تكاليف عن عمليات على السندات	
		60430	مخصصات اهتلاك قرض الايجار	
		6060	خسائر عمليات الصرف	
62	خدمات			
63	أعباء المستخدمين			
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
66	أعباء متنوعة			
67	العناصر غير العادية -الأعباء			
	671		مخصصات تدني سندات التوظيف	
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة			
	680		مخصصات اهتلاك الاستثمارات	
69	الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة			
	الصنف 7: حسابات النواتج			
70	نواتج الاستغلال البنكي			
		7020	فوائد عن اعتمادات ممنوحة للزبائن	
		7028	فوائد عن حقوق مشكوك فيها	
		7029	عمولات	
	704		نواتج عن عمليات قرض الايجار	
		7060	ربح عمليات الصرف	
		7069	عمولات عن عمليات الصرف	
		707	نواتج عن عمليات خارج الميزانية	

		7071	نواتج عن التزامات الضمان	
		709	نواتج اخرى للاستغلال البنكي	
76	نواتج متنوعة			
77	العناصر غير العادية - نواتج			
78	الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات			
	الصنف 09: حسابات خارج الميزانية			
90			التزامات التمويل	
	902		تعهدات للزبائن	
		9029	مقابل تعهدات للزبائن	
91	التزامات الضمان			
	910		ضمانات اخرى بأمر المؤسسات المالية	
		9109	مقابل ضمانات اخرى بأمر المؤسسات المالية	
	912		ضمانات ممنوحة للزبائن	
		9129	مقابل ضمانات ممنوحة للزبائن	
92	التزامات على السندات			
93	عمليات العملات الصعبة			
94	حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية			
96	التزامات أخرى			
98	التزامات مشكوك فيها			

المراجع

1. فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.
2. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة.
3. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1014/2013.
4. بو سماحة محمد، المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06 العدد02، 2017.
5. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
6. عادل أحمد حشيش، أساسيات النظام النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة مصر، 2004،.
7. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، طبعة 1996،
8. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006،
9. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع 1999.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004.